مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (٣) العدد(١٠)- يونيو ٢٠٢٤م الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٢٨١٢-١٤٥ x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٨١٢- ٥٤٢٨
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

الحال عند العكبري بين التنظير والتطبيق

د. عزت محمد عبد الرازق أحمد لبنه

كبير معلمين ، وخبير مناهج سابقًا بوزارة التربية والتعليم

ومدرب تربوي عام بأكاديمية المعلمين

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol **(3)** Issue **(10)- June 2024**
Printed ISSN:2812-541x **On Line ISSN:2812-5428**

Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

الحال عند العكبري بين التنظير والتطبيق

د. عزت محمد عبد الرازق أحمد لبنه

كبير معلمين ، وخبير مناهج سابقًا بوزارة التربية والتعليم

ومدرب تربوي عام بأكاديمية المعلمين

المستخلص

يتحدث هذا البحث عن الحال عند العكبري تنظيرًا وتطبيقًا ، من خلال كتبه المحققة المقطوع بنسبتها إليه، وأسفر البحث عن أن ثمة اختلافًا كبيرًا بين الأصول النظرية (قواعد التوجيه) الخاصة بباب الحال عند العكبري وبين (التطبيقات الإعرابية لها) ، من خلال التناقضات الموجودة بينها .كما أثبت أن مواقع صاحب الحال لا تقتصر على ما هو شائع عند جمهور النحويين (ومنهم العكبري) ، من أن الحال يصف هيئة الفاعل والمفعول فحسب ، بل توصل إلى وجود مواقع أخرى كثيرة لصاحب الحال لم يتناولها النحاة في تنظيرهم للحال ، كما قعَّد لمظاهر الحذف والتعدد في الحال وصاحبها وعاملها في القرآن الكريم ، ورجح كثيرًا من الآراء التي تتعارض مع الأصول التي توجه إعراب الحال عند العكبري؛ استنادًا إلى تطبيقاته الإعرابية لها من ناحية ، وورودها في مصادر السماع المعتبرة في التقعيد النحوي وعلى رأسها القرآن والحديث – من ناحية أخرى ؛ فضلاً عن إعادة النظر في بعض مسائل الحال التي تمثل مسلمات عند جمهور النحويين .

حدود البحث .

تتمثل حدود البحث في باب الحال عند العكبري ، من خلال دراستها في كتبه المحققة والمقطوع بنسبتها إليه ، وهي تنحصر في كتب العكبري التالية :

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث
- إعراب القراءات الشواذ
- إعراب لامية الشنفرى .
- التبيان في إعراب القرآن .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
- شرح لامية العجم
- اللباب في علل البناء والإعراب.

- المتبع في شرح اللمع.

وثمة مجموعة من كتب العكبري الأخرى كان البحث في غنىً عنها ؛ لأنها لن تضيف إليه شيئًا؛ لأسباب تتعلق بكل منها ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

- كتاب إعراب الحديث النبوي، استُغْنِيَ عنه ؛ اكتفاء بكتاب إتحاف الحثيث لأنهما مسميان لكتاب واحد بتحقيقين مختلفين، فاكتفى البحث بالثاني لاعتبارات خاصة بدقة التحقيق (٨).
- كتاب إملاء ما من به الرحمن : استغنى عنه البحث؛ اكتفاء بكتاب التبيان في إعراب القرآن ؛ لأنهما مسميان لكتاب واحد ، ولأن المسمى بالإملاء غير محقق في أغلب طبعاته ، في حين أن الموسوم بالتبيان حققه أكثر من واحد تحقيقًا علميًّا(٨) .
- كتاب : شرح لامية الشنفرى (٨): استغني البحث عنه ؛ اكتفاء بكتاب : إعراب لامية الشنفرى ؛ لأنهما مسميان لكتاب واحد، ولأن وسم الكتاب بالإعراب أنسب لمضمونه ؛ إذ يغلب عليه الإعراب أكثر من الشرح .
- مسائل خلافية في النحو (٨) استغني البحث عنه ؛ لأنه يمثل جزءًا من كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ومن ثم فإن الأخير يغني عن الأول ويتميز بشموله .

وثمة اعتبار آخر تشترك فيه هذه الكتب الأربعة ، وهو توحيد الطبعة المستخدمة في البحث من كل منها ؛ حتى لا يتشتت القارئ بين الطبعات .

- التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي) استغنى البحث عنه ؛ لأنه ثبت علميًّا بالدليل أنه ليس للعكبري ، وإنما لتلميذه : على بن عدلان الموصلي (٨).

---

(٨) ينظر : إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث – إملاء أبي البقاء العكبري الحنبلي – وثقه وعلق عليه : وحيد عبدالسلام بالي ، ومحمد زكي عبد الدايم– دار ابن رجب– توزيع دار أصداء المجتمع – بريدة – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م – ص : ١/ ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ومابعدها

(٨) حققه الدكتور على محمد البجاوي ، ونشره عيسى البابي الحلبي – ١٩٧٦ ، كما حققه محمدحسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، وغيرهما ، كما تم تحقيقه بإشراف مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ط ١ – ١٤١٨ هـ ، وهي النسخة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث.

(٨) حققه د .محمد خير الحلواني، ونشره بمجلة المجمع العلمي العراقي– العدد(١) – يناير١٩٨٢، وينظر التبيين: ٧٣

(٨) حققه د .محمد خير الحلواني ، ونشره بدار الشرق العربي – بيروت – لبنان – ط١– ١٩٩٢م – ١٤١٢ هـ .

- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم (٨): استُغني عنه ؛ لأنه ليس في مجال النحو، إذ ألفه العكبري ترتيبًا لإصلاح المنطق وتهذيبًا له وتذليلاً لصعابه وشرحًا لأبياته (٨).
- كتاب مسائل نحوية مفردة (٨) استغني عنه؛ لأن المسائل الخمس الواردة به لا تمت بصلة إلى الحال.

أهداف البحث .

يطمح هذا البحث إلى ثلاثة أهداف رئيسة :

أولها : دراسة الحال عند العكبري من خلال تطبيقاته الإعرابية للقرآن الكريم في المقام الأول ، لأنه أوثق نص عربي يمكن التقعيد للغة من خلاله ، ويليه الحديث الشريف ، ثم أشعار العرب المعتمدة في الاستشهاد والتقعيد.

وثانيها : تبيين مواضع التناقض في باب الحال عند العكبري بين الأصول النظرية للحال من ناحية، وبينها (في مجملها)وبين التطبيق عليها من ناحية أخرى ، وبينها وبين معطيات نصوص اللغة من القرآن والحديث والشعر من جهة ثالثة ، على التوضيح الذي سيرد في البحث .

وثالثها : إعادة النظر في بعض مسائل الحال ، فيما هو شائع عند جمهور النحويين (ومنهم العكبري) – بما يتعارض مع الواقع الفعلي للغة – من أن صاحب الحال يقتصر على الفاعل والمفعول ، وأن جملة الحال قد تخلو من الضمير الرابط ، لأنه يكتفى بربطها عن طريق واو الحال ، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي سترد في البحث .

أسباب اختيار الموضوع .

ثمة مجموعة من الأسباب يقوم عليها اختيار موضوع البحث :

---

(٨) ينظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق – المجلد(٢٢) – العدد (١ ، ٢) ، ومقدمة الدكتور عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه لكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :٤٩ .

(٨) حققه ياسين محمد السواس – ونشره بدار الفكر العربي– دمشق – سورية – ١٤٠٣ هـ – ١٤٠٣ م.

(٨) ينظر : المشوف المعلم :٢٦/١ وما بعدها (مقدمة المحقق) ، و : ٤٦/١ ، ٤٧ من مقدمة المؤلف.

(٨) حققه الدكتور جميل عبد الله عويضة – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م

أولها: سبب يتعلق بموضوع الحال ذاته ، نظرًا لاتساعه وكثرة تفصيلاته ، واختلاف علماء النحو في كثير من القضايا المتعلقة به ، ووجود بعض المسائل التي تتعلق بالحال وتحتاج إلى إعادة نظر .

ثانيها : سبب يتعلق بالنص الذي اعتمد عليه البحث – في المقام الأول – في دراسة الحال عند العكبري ، وهو القرآن الكريم ، وذلك أنه يمثل أوثق نص لغوي يعتمد عليه في التقعيد للغة.

ثالثها : سببان يتعلقان بالشخصية النحوية التي تم اختيارها محلاً للبحث :

أحدهما : رُسُوخُ قدم العكبري في مجموعة من علوم العربية ، كالنحو والصرف والقراءات والحديث ، وغيرها(٨) ، ومن ثم كان اختيار الموضوع عند هذا العالم اللغوي الفذ.

والآخر : جَمْعُ العكبري بين التنظير للحال من خلال كتبه التنظرية ، متمثلة في شرحه لكتاب اللمع لابن جني و كتبه في العلل والخلافات النحوية، والتطبيق من خلال كتبه التطبيقية التي قامت على إعراب القرآن والحديث والشعر .

منهجية البحث .

يقوم البحث على منهجين رئيسين ، أولهما : **المنهج الوصفي** الذي يقوم على التتبع والاستقراء والاستنتاج ووصف الظواهر ، والآخر : **المنهج المقارن** الذي يقوم على الموازنة بين بعض الأصول النظرية وبعضها الآخر ، كما يقوم على الموازنة بين التنظير والتطبيق.

مقدمة البحث .

الحال من الأبواب النحوية الشائكة التي تشمل كثيرًا من المسائل والقضايا النحوية التي تتطلب تقنينها أو التنظير لها بما يتوافق مع نصوص اللغة ، كما تتضمن قضاياتمثل مسلمات عند جمهور النحويين وتحتاج إلى إعادة النظر فيها ؛ لتصحيحها ووضعها في نصابها الصحيح ، كما تحتوي على تناقضات شتى سواء بين القواعد الموجهة لمسائلها ، أو بين الأصول النظرية والتطبيق العملي عليها من خلال أقوال العلماء في كتب الإعراب . وهذه القضايا هي ما يقوم عليها هذا البحث بدراسة الحال عند العكبري .

(٨) قيل عنه : "كان إمامًا في : علوم القرآن ، والفقه، واللغة ، والنحو، والعروض، والفرائض ، والحساب ، ومعرفة المذهب ، وإمامًا في المسائل والنظريات " . ينظر: إتحاف الحثيث : ٥/١

المبحث الأول : الأصول في باب الحال عند العكبري

ينطلق التنظير للحال عند العكبري من أصول توجه إعرابه فتجيز ما تجيز ، وتمنع ماتمنع ، وتُضَعِّف ما تُضَعِّفُ ، منها ما يخص الحال ، ومنها ما يخص عاملها، ومنها ما يخص صاحبها – من حيث التعدد ، والحذف ، والتقديم والتأخير ، وغيرها. وثمة ضروب من التوافق والتناقض بين بعض أصول التنظير وبعضها الآخر من ناحية ، وبين الأصول والتطبيق عليها من ناحية أخرى . ويتضح ذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : أصول الحال .

نظَّر العكبري مجموعة من الأصول اشترط فيها أن الاسم لا يكون حالاً إلا باجتماع ستة أشياء، هي :

- **الحال يكون نكرة** ؛ " لأنها خبر من وجه ، وأصل الخبر أن يكون نكرة"
- **الحال تكون مشتقة أو في معنى المشتق** ؛ " لأنها خبر ، هو صفة للهيئة ، وكلاهما من الأشياء الحادثة المنتقلة.
- **الحال يصلح جوابًا لـ (كيف)**،" وإنما جعلت جوابًا لـ(كيف) ؛ لأن (كيف) يسأل بها عن الحال".
- **أن يكون بعد كلام تام** ؛ لأنها تشبه الظرف والمفعول به والتمييز ، في أنها تأتي بعد استيفاء الجملة ركنيها الأساسين : الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر.
- **أن يكون صاحبها معرفة ، أو قريبًا منها** ، أما الحال من النكرة المحضة فلا يجوز ، لأنك تقدر أن تتبعها لما قبلها على سبيل النعت ، وإذا جاء شيء من ذلك فهو شاذ .
- **أن يحسن تقديرها بـ : (في حال كذا)** ، لأن (في) تدل على الظرف ، والحال مشبهة به "(٨).

(٨) ينظر : المتبع في شرح اللمع – لأبي البقاء العكبري – دراسة وتحقيق د . عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي – منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ط ١ – ١٩٩٤ م – ص : ٣٣٨/١ ، ٣٣٩

ذكر العكبري هذه الأصول مجتمعة في شرحه على كتاب اللمع لابن جني ، ولم أجد من النحويين – فيما قرأت – أحدًا ذكر شروط الحال مجتمعة على هذا النحو ، وهذه طبيعة العكبري المعروفة عنه في تجميع المسائل التي يشملها أمر واحد واستقصائها ، وذكرها في موضع واحد يضمها جميعًا.

وقد التزم العكبري بهذه الأصول في تطبيقاته الإعرابية للحال ، إذا جاءت نكرة مشتقة صريحة ، صاحبها معرفة أو قريبًا منها ، تصلح جوابًا لـ(كيف) ، وجاءت بعد تمام الكلام. فإذا لم تأت الحال مشتقة ، أوَّلها العكبريُ بمشتق ، وإذا لم تأت صريحةً أوَّلها بـ(في حال كذا)أو نحوها.

أولاً : تقدير الحال بمشتق

قدَّر العكبري الحال التي تأتي في معنى المشتق ، مؤولة باسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو نحوها، والتزم بذلك في إعرابه لمواضع الحال التي يمكن تأويلها بمشتق ، على الرغم من تنوع أشكالها ، فتارة تأتي في صورة تركيب مؤول من حرف مصدري وفعل ، وتارة تأتي في صورة جملة شرطية ، وتارة تأتي في صورة جملة استفهامية ، وهو في كل ذلك يؤولها بمشتق ؛ التزامًا بالأصل المعتبر لديه ، وهو أن الحال إذا لم تكن مشتقة فلابد أن تكون في معنى المشتق (٨).

فمن التراكيب التي قدرت فيها الحال باسم فاعل قوله تعالى : **{الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}** (البقرة : ٢٢٩) ، قال العكبري : "**{إِلَّا أَنْ يَخَافَا}** : أن والفعل في موضع نصب على الحال، والتقدير : إلا **خائفين** "([٨]).فأولها باسم فاعل مشتق ؛ لما جاءت مؤولة من أن والفعل .

ومما قدرت فيه الحال باسم مفعول قوله تعالى : **{وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ...}** (البقرة:٢٥) . قال العكبري : "قوله تعالى **...{كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا}** إلى قوله :**{مِنْ قَبْلُ}**: في موضع نصب على الحال من :

(٨) أجاز ابن الحاجب الحال من الجامد دون تأويله بمشتق ، انطلاقًا من أنه لا حاجة إلى هذا التكلف ، لأن الحال تبين الهيئة كما ذكر في تعريفها ، وكل ما يقوم بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا داعي لتأويله بمشتق . ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب : ٥٠٩/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٧٠/٢

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٤٧

(الذين آمنوا) ، تقديره : **مرزوقين** على الدوام ..."(٨). فالحال هنا وقعت جملة شرطية وبذلك تكون حال غير صريحة ، لكن العكبري أولها باسم مفعول ؛ طبقًا للأصل الذي اشترطه ؛ لما أمكنه تأويلها بمعناه.

ومن ذلك قوله تعالى : **{وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا}**(البقرة : ٢٥٩)، قال العكبري : " ... **{كيف ، وننشزها}** جميعًا : حال من العظام ، والعامل فيها (انظر) ، تقديره : انظر إلى العظام **محياة**"(٨) ؛ فأولها بمشتق كما فعل في الآية السابقة .

ثانيًا : تقدير الحال بـ (في حال كذا) :

إذا لم يكن التركيب اللغوي للحال صريحًا في دلالته على معنى : **(في حال كذا)** ، أوَّله العكبري على هذا المعنى ، وعلل ذلك "بأن (في) تدل على الظرف ، والحال مشبهة به "(٨). وهذا الأصل طبقه في كثير من مواضع الحال التي لم تأت الحال فيها صريحة ، على أنحاء متعددة ومختلفة ، فلم يلتزم حرفيًّا بتقدير الحال بلفظ : (في حال كذا)، بل خرج أحيانًا عن هذا الملفوظ بما يدور في فلكه ، أو يعكس نفس معناه ، وقد يجمع بين هذا التقدير وبين تقدير الحال بأحد المشتقات على النحو الذي سبق في الأصل السابق.

فمن التقديرات التي التزم فيها العكبري حرفية النص لهذا الأصل قوله تعالى :**{وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ}** (البقرة : ٢٣٧) ، قال العكبري "**{إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}**: أن والفعل: في موضع نصب ، والتقدير : فعليكم نصف ما فرضتم إلا **في حال العفو**"(٨).

ومن المواضع التي جمع فيها العديد من التقديرات الجائزة قوله تعالى : **{مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ}**(البقرة : ٢٥٥)، قال العكبري : "**{إِلَّا بِإِذْنِهِ}**: في موضع الحال، والتقدير : لا أحد يشفع عنده **إلا مأذونًا له**، أو : **إلا ومعه إذن** ،

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١/٤٠

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/١٧٠

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/٣٣٩

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٥٣ ، ومن الجدير بالذكر أن الحال من المصدر المؤول مسألة خلافية أجازها بعض النحويين ومنعها بعضهم ، وعلى ذلك فإن العكبري ممن يجيزها .ينظر الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية – د .عبد الفتاح أحمد الحموز – دار جرير للنشر والتوزيع– ط ١ – ١٤٣٥هـ – ٢٠١٥ م – ص : ٤١ ،٤٢

أو : **إلا في حال الإذن**"(٨)؛ فقدر العكبري الحال هنا باسم مفعول في التقدير الأول ، وأجاز تقديرها: (في حال كذا أو نحوه) في التقديرين : الثاني والثالث.

ومثل ذلك في قوله تعالى : **{هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**(آل عمران :٦) أجاز العكبري في قوله :**{كَيْفَ يَشَاءُ }**أن يكون حالاً من ضمير اسم الله ، على تقدير : يصوركم **على مشيئته** ، أي : **مريدًا**(٨).

- **الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد(٨).**

ذكر العكبري هذا الأصل في أثناء إعرابه لقوله تعالى :**{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ...}** (البقرة:٩٣). قال العكبري : "{وَأُشْرِبُوا}: في موضع الحال، والعامل فيه قالوا ، أي : قالوا ذلك وقد أشربوا، و **(قد)** : مرادة ؛ **لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا مع (قد)** "(٨).

وقد اطرد هذا الأصل عند العكبري ؛ فقدَّر (قد) قبل الأفعال الماضية التي جاءت أحوالاً في إعرابه للقرآن وغيره ، سواء أكانت حاليتها مقطوعًا بها أم كانت على سبيل الجواز ؛ فقدَّر (قد) قبل الفعل الماضي المقطوع بوقوعه حالاً ، في مثل قوله تعالى : **{يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا}**(النساء:٤٢) قال العكبري : "قوله تعالى ...**{وَعَصَوُا الرَّسُولَ }**: في موضع الحال ، و{قد} : مرادة "(٨).

كما قدَّرَهَا مع الفعل الماضي الذي جاز فيه أن يقع حالاً في مثل قوله تعالى : **{كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ ... }**(آل عمران:٨٦) ، أجاز العكبري في قوله تعالى :{وَشَهِدُوا}- في وجه من الوجوه –

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٦٥

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١/١٩٣

(٨) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ذكرها العكبري وغيره . ينظر كتابيه : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٦ ومابعدها ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/٢٩٣ ،٢٩٤ .وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ١/ ١٦٠ وما بعدها ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – لعبد اللطيف الشرجي : ١٢٤ ومابعدها .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٨٠

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١/٢٧٨

أن يكون حالاً من الضمير في كفروا ، و : (قد) معه مقدرة"(٨). وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا نكتفي بما ذكر منها.

أما عن الأصول التي تتعلق بتعدد الحال وصاحبها واحد ، فقد اختلفت آراء العكبري فيها، بل وصلت إلى حد التناقض بين المنع المطلق و الإجازة المطلقة ، وقد يجيزها مشروطة . ويمكن توضيح آراء العكبري في تعدد الأحوال على النحو التالي :

الرأي الأول : المنع المطلق ، وهو : (الأحوال لا تتعدد وصاحبها واحد).

يؤخذ هذا الرأي من الأصل الذي أصَّله العكبري حيث يقول :

- **حالان فصاعدًا لا تكون عن شيء واحد.**

وذلك في إعرابه لقوله تعالى : **{وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ}**(البقرة : ٤٩).قال : "قوله تعالى ...**{يَسُومُونَكُمْ}** ، في موضع نصب على الحال من **{آل}** ...**{يُذَبِّحُونَ }** : في موضع الحال ، إن شئت من **{آل}**، على أن يكون بدلاً من الحال الأولى ؛ **لأن حالين فصاعدًا لا تكون عن شيء واحد** ؛ إذ كانت الحال مشبهة بالمفعول ، والعامل لا يعمل في مفعولين على هذا الوصف ، وإن شئت جعلته حالاً من الفاعل في **(يسومونكم)**"(٨).

فالعكبري منع : (يذبحون) أن تكون حالاً ثانية من : (آل فرعون) ، وخرجها تخريجين : أحدهما : أن يكون صاحبها ضمير (الواو) في يسومونكم ، والآخر : أن تكون بدلاً من الحال الأولى (يسومونكم) ، وبذلك يكون تعدد الحال على سبيل التوضيح والتفسير للحال المبدل منها ، وليست على سبيل التعدد . وفي كلتا الحالتين يكون قد تخلص من فكرة تعدد الحال وصاحبها واحد ؛ ليتسق الواقع اللغوي مع الأصل النحوي الذي أصَّله وسار عليه في إعرابه للآية الكريمة .

وتفسير وجه البدل أن الحال :**{يسومونكم سوء العذاب}** يوضحها الحالان بعدها :**{يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم}**، وكأن معناها يقتضي الجمع بين الحالين المذكورين بعدها في وقت واحد، وهو ما جعل العكبري يعتبر الحال :**{يُذَبِّحُونَ}وما عطف عليها** بدلاً من الحال : **{يَسُومُونَكُمْ}**؛ لأن قوله

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٣/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٥٥

:**{ويستحيون}** معطوف على :{**يُذَبِّحُونَ** } ، فهما حالان متعاطفان بما يفيد الجمع بينهما ، فكأنهما حال واحدة من الحالين معًا ؛ لأن المعطوف يكون في حيز المعطوف عليه ، وحكمهما واحد، من دون أن يعترف بتعدد الحال ؛ توفيقًا بذلك مع الأصل الذي اعتبره وسار عليه .

وقد التزم بهذا الأصل في عديد من المواضع ، منها قوله تعالى :**{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٦١) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ }**(البقرة : ١٦١-١٦٢) قال في إعرابه لهذه الآية : "قوله تعالى : **{خَالِدِينَ فِيهَا}** : هو حال من الهاء والميم في (عليهم).**{لَا يُخَفَّفُ}**: حال من الضمير في خالدين ، وليست حالاً ثانية من الهاء والميم لما ذكرنا في غير موضع ؛ **لأن الاسم الواحد لا ينتصب عنه حالان**"(٨)، فأكد العكبري الأصل نفسه بصيغة أخرى في هذا الموضع . والوضح في إعراب العكبري لكل من الآيتين السابقتين أن هذا الأصل مطرد عنده ويمثل قاعدة لا استثناء فيها .

الرأي الثاني : الإجازة المشروطة ، وهي تعدد الأحوال بشرط تعاطفها

أما الرأي الآخر فهو أجازة العكبري تعدد الأحوال من شيء واحد إذا كانت متعاطفة ، وقد نص على ذلك في قوله :

- **شيئًا واحدًا لا يكون له أكثر من حال واحدة ، إلا أن يعطف بعض الأحوال على بعض**(٨)

وقد طبق هذا الأصل في عديد من المواضع ، منها قوله تعالى :**{كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ}**(البقرة :٢١٣) ، قال العكبري : "قوله تعالى : **{مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ}**: حالان"(٨)، وواضح أن الحال هنا تعددت ، وصاحبها واحد ، هو : **(النبيين)** ؛ لما جاء أحدهما معطوفًا على الآخر .

ومن ذلك قوله تعالى :**{فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ }**(آل

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/١١٠

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/٢٨٠ ،

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٣٩ ، وينظر مثال آخر في : ١/ ٨٣

عمران: ٣٩)، قال العكبري : "{يحيى}...{مُصَدِّقًا}: حال منه .{وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا} : كذلك" (٨).

ويعد من ذلك قوله تعالى : **{إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ}** (البقرة : ١١٩)، قال العكبري : "قوله تعالى : **{إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ}**: الجار والمجرور في موضع نصب على الحال من المفعول ، تقديره : أرسلناك ومعك الحق... **{بَشِيرًا وَنَذِيرًا}** : حالان .**{وَلَا تُسْأَلُ }** : من قرأ بالرفع وضم التاء فموضعه حال أيضًا ، أي : غير مسؤول"(٨).فجاءت أربعة أحوال متعاطفة من كاف الخطاب في قوله : (أرسلناك) .

الرأي الثالث : الإجازة المطلقة ، وهو تعدد الأحوال وصاحبها واحد دون شروط .

والإجازة المطلقة لم ينص عليها العكبري في أصوله للحال ، كما نص على المنع المطلق أو الإجازة المشروطة ، على النحو السابق توضيحه ، وإنما أمكن استشفافها من إعرابات العكبري التي وردت في مواضع الحال ، التي جاءت فيها أحوال غير متعاطفة .

من ذلك ما جاء في قوله تعالى : **{إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (١٥) تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }**(السجدة :١٥،١٦) . قال العكبري : "قوله تعالى : **{تَتَجَافَى}، و{يَدْعُونَ رَبَّهُمْ }: في موضع الحال}**"(٨)؛ فأجاز تعدد الحال ، وصاحبها واحد دون تعاطفها.

ومن ذلك قوله تعالى : **{لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ }**(البقرة :٢٧٣) ، قال العكبري :"**{لِلْفُقَرَاء}** في موضع رفع خبر ابتداء محذوف ...**{فِي سَبِيلِ اللَّهِ}**...يجوز أن تكون حالاً ، أي : أحصروا مجاهدين .**{لَا يَسْتَطِيعُونَ}** : في موضع الحال ، والعامل فيه أحصروا، أي: أحصروا عاجزين...**{يَحْسَبُهُمُ}** : حال

(٨) التبيان في إعراب القرآن:٢٠٩/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٩٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٣١٤/٢

أيضًا"(٨). وأستطيع أن أقول – قياسًا على ما سبق من أحوال – إن :**{تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ}**، و**{لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا}** يجوز فيهما أن تكونا أحوالاً أيضاً ، وكلها أحوال متعددة صاحبها واحد ، وقد جاءت غير متعاطفة .

وقد تعددت الأحوال غير متعاطفة في الشعر أيضًا، كما في بيت الشنفرى :

لَعَمْرُكَ ما بالأَرْضِ ضِيقٌ على امْرِئٍ سَرَى رَاغِبًا أو رَاهِبًا وهْوَ يَعْقِلُ

قال العكبري في إعراب البيت : " **(سرى)** : نعت لـ **(امرئ)** ، و : **(راغبًا)** ، و:**(راهبًا)** : **حالان من الضمير في (سرى)** ، والعامل فيهما (سرى) . وقوله : **(وهو يعقل)** : الجملة حال أيضًا ... أي فاهمًا لما يرغب فيه أو يخاف منه "(٨).

واللافت للنظر في إعراب العكبري لهذا البيت أنه صرح تصريحًا لا لبس فيه بأن الحال تعددت ، على الرغم من أن عاملها جميعًا واحد ، وصاحبها واحد، وهذا يعني – في التطبيق العملي – أن الحال يجوز أن تتعدد وعاملها واحد , وصاحبها واحد ، وليس الأمر على ما أصَّله في الأصول النظرية .وبذلك يكون العكبري قد ناقض نفسه في العديد من الأصول التي افترضها ، فناقض الأصلين اللذين ينصان على أنه : **(حالان فصاعدًا لا تكون عن شيء واحد)** ، **وعلى أنه (لا يكون حالان لعامل واحد)** ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها كما قرر العكبري نفسه ، وقد ثبت أن الأحوال تأتي متعددة، وعاملها واحد ، وصاحبها واحد ، وحكمها واحد، سواء أكانت متعاطفة أو غير متعاطفة ، وهذا ما أيدته النصوص وإعراباتها ، وهذا ما يراه البحث جديرًا بالأخذ به ؛ لأنه يطابق نصوص اللغة ويتسق معها. أما عن كثرة التناقضات عند العكبري فإنها قد ترجع إلى أنه ضرير، وأنه كان يملى من ذاكرته (٨)، وفي كثير من الأحيان كانت تخونه هذه الذاكرة ، لأنه كان يمليها في فترات متباعدة ، أو في مواضع متعددة من كتب مختلفة ، ولا تمكنه ظروفه من مراجعتها.

المطلب الثاني : أصول صاحب الحال.

لم يخضع صاحب الحال عند العكبري إلا لأصل واحد هو قوله :

- **صاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو قريبًا منها .**

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١٨٠/١

(٨) إعراب لامية الشنفرى : ٦٠ ، ٦١

(٨) ينظر : إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ٢٠/١ ، ٢١ ، مقدمة المحقق .

فقد اشترط في الحال : " **أن يكون صاحبها معرفة ، أو قريبًا منها** ، فأما الحال من النكرة فلا يجوز في الاختيار .. . فإن جاء شيء من ذلك فهو شاذ ، أو متأول "([٨]).

وقد التزم العكبري بهذا الأصل في تطبيقاته الإعرابية فلم يجز صاحبية الحال من غير المعرفة إلا إذا جاءت نكرة مخصصة قريبة من المعرفة ، وذلك في حالتين

- **أولاهما : الحال من النكرة إذا تخصصت بتقديم النعت عليها .**

وذلك بأن يكون صاحب الحال في الأصل نكرة محضة ، فيأتي الحال مقدمًا عليها ، لأن الحال لو جاءت متأخرة لالتبست بالنعت ، فقدمت للتمييز بينها وبين النعت ، فيقال : جاءني راكبًا رجلٌ ، وذلك لتخصص النكرة بتقديمها ، لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ، ولئلا تلتبس بالصفة في النصب ، في مثل : ضربت رجلاً راكبًا ، ثم قدمت في سائر المواضع ؛ طردًا للباب ([٨]).

ومعنى ذلك أن المنعوت النكرة المحضة إذا جاء منصوبًا يلتبس معه النعت بالحال ، فقولك :

- عندي منزلٌ مرتفعٌ .
- أطمح في بناء منزلٍ مرتفعٍ .
- بنيت منزلاً مرتفعًا .

فإن كلمة : (مرتفع) في الحالات الثلاث تكون نعتًا لـ (منزل) وتتبعه في إعرابه : رفعًا في المثال الأول ، لأنها جاءت نعتًا لمبتدأ مرفوع . وجرًا في المثال الثاني ؛ لأنها وقعت نعتًا لمضاف إليه مجرور. ونصبًا في المثال الثالث ؛ لأنها نعت لمفعول به منصوب .

فإذا ما أردت أن تأتي منها بحال على هذا الترتيب قلت :

- عندي منزلٌ مرتفعًا .
- أطمح في بناءِ منزلٍ مرتفعًا .
- بنيت منزلاً مرتفعًا .

---

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٣٨ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٧٧

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – لمصنفها : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب – دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد – مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الرياض– ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م – ص : ٥٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٦٢/٢ .

فيلتبس بذلك النعت بالحال في حالة النصب ؛ لأن النعت يكون منصوبًا بتبعيته للمنعوت المنصوب ، والحال يكون منصوبًا ؛ لأن النصب أصل فيه ؛ فيلتبس بذلك نعت النكرة بالحال منها إذا جاءت متقدمة على الحال ، فتقدمت الحال عليها لإزالة هذا اللبس في حالة النصب .

فيقال في النعت من النكرة المحضة : عندي منزلٌ مرتفعٌ ، بتأخير النعت عن منعوته النكرة .

ويقال في الحال من النكرة المحضة : عندي مرتفعًا منزلٌ ، بتقديم الحال على صاحبها النكرة ، وعُمِّمَ هذا الحكمُ في موضعي الرفع والجر لتكون قاعدة مطردة؛ ولذلك أجاز العكبري الحال من النكرة إذا تخصصت بتقديم الحال عليها، قياسًا على جواز المبتدأ من النكرة إذا تخصصت بتقديم الخبر عليها.

من ذلك قوله تعالى في آية الدين : **{وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا}**. أجاز العكبري في قوله تعالى : **{مِنْهُ شَيْئًا}** أن يكون حالاً ، على تقدير : (شيئًا منه) لما قُدّم النعت على منعوته (٨).

و قوله سبحانه :**{كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا}**(آل عمران:٣٧) قال العكبري :"قوله تعالى...**{عندها}**:يجوز...أن يكون حالاً من الرزق ، وهو صفة له في الأصل، أي : رزقًا قائمًا عندها"(٨). وقوله عز وجل:{**هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ**}(آل عمران:٣٨). قال العكبري :"**{مِنْ لَدُنْكَ }**: يجوز ...أن يكون في الأصل صفة لـ**{ذرية}** قدمت فانتصبت على الحال"(٨).وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا.

- **والأخرى : الحال من النكرة إذا تخصصت بنعت قبل مجيء الحال.**

من المقرر أن النحاة وضعوا ضابطًا حددوا من خلاله مراتب النكرات , هو أن : " النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها , فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم ,

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١٨٥/١ ، وينظر مثال آخر : ٢٠٤/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٧/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٨/١

وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص"(٨). فالتخصيص- إذن - هو تقليل شيوع النكرة (٨) ، وتخصيص النكرة يكون بوصفها أو إضافتها.

وما يهمنا هنا هو النكرة المخصصة بالوصف ، وذلك نحو : رجل كريم جاءنا , ورجل من الكرام عندنا ، فالنكرة الموصوفة : (رجل كريم) ، و: (رجل من الكرام) أكثر تحديدًا من النكرة المحضة : (رجل) ؛ لأن وصف النكرة يضيّق دلالتها ويحسر شيوعها(٨) ، ولهذا يقول (المبرد): "رجل ظريف أخص من رجل "(٨)، فتخصيص النكرة بالوصف " يبعدها عن التعميم المطلق , وكذلك يبعدها عن التوغل في التنكير , بل ويقربها من التعريف دون أن تدخل في إطاره "(٨) , وهذا هو مفهوم التخصيص.

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ؛ لأن الحال خبر في المعنى , وصاحبه مخبرٌ عنه ومحكوم عليه , فإذا تخصص بوصف فقد اقترب من المعرفة , وصح مجئ الحال منه (٨) ؛ وهذا المفهوم هو ما جعل العكبري يزيد موقعًا لصاحب الحال وهو النكرة المخصصة في أثناء حديثه عن شروط الحال .

وعلى ذلك أجاز العكبري أن يكون صاحب الحال نكرة مخصصة في إعراباته ، وذلك في قوله تعالى : **{وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ }**(آل عمران:١٣٣) ، قال العكبري : "قوله تعالى ...**{أُعِدَّتْ}** يجوز أن يكون في موضع جر صفة للجنة، وأن يكون حالاً منها ؛

---

(٨) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى – الفاكهي – مصطفى البابي الحلبي – ط ٢ – ١٣٩٠هـ-١٩٧١ م – ص: ١٨٢/١, وينظر : المقتضب: ١٨٦/٣, ٢٨٠/٤ ، والأصول في النحو – ابن السراج : ١٤٨/١, وشرح المفصل : ٨٨/٥ , و توجيه اللمع – ابن الخباز : ٢٩٨ ، و الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي – د .أحمد عفيفي – دار النهضة المصرية –١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م – ص : ٣٢ .

(٨) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٦/٢, والتعريف والتنكير بين الدلالة والشكل : ٧٥ وما بعدها

(٨) ينظر : شرح المفصل : ٨٦/١ , والاسم المحايد : ٣١

(٨) المقتضب : ٢٨٠/٤ , وينظر : شرح التصريح : ٢٦/٢, والتعريف والتنكير في النحو العربي : ١٤٦

(٨) الاسم المحايد : ٣٢

(٨) ينظر شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق : د . عبد الرحمن السيد و:د . محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى –١٩٩٠ م – ص : ٣٣١/٢ , وشرح التصريح : ٣٧٥/١ , والاسم المحايد : ٩٥ . وينظر تفصيلات النكرة المخصصة في : ظاهرة الحياد في النحو العربي – د . عزت لبنه – مطبعة الشورى بالبدرشين – ط ١ – ٢٠٠٩ م – ص : ١٢٧ – ١٣٨ .

لأنها قد وصفت"(٨) ؛ فأجاز العكبري في قوله (أعدت للمتقين) أن يكون نعتًا آخر لـ (جنة) من باب تعدد النعوت لمنعوت واحد . كما أجاز أن تكون حالاً ؛ لأن النكرة (جنة) قد تخصصت بنعت قبله ؛ فقربت بذلك من المعرفة ، فأجاز فيها أن تكون حالاً ، والذي ساعد على ذلك أن (أعدت للمتقين) وقعت جملة ، فلا يظهر عليها الإعراب .

ومن ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "**فَرَجَ صَدْرَهُ ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءًا حِكْمَةً وإِيْمَانًا**" ، قال العكبري " (مملوءًا) : بالنصب على الحال ، وصاحب الحال : (طست)؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله : (من ذهب) فقرب من المعرفة ..." (٨).وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا . فهو بذلك نَظَّرَ لنوع من صاحب الحال ، لم يتحدث عنه النحويون في باب الحال ، وإنما جاء كلامهم عنه في أثناء الحديث عن تعدد النعوت للمنعوت النكرة (٨).

المطلب الثالث : أصول العامل في الحال .

ثمة مجموعة من الأصول التي توجه العمل في الحال عند العكبري ، تصنف العوامل من حيث اللفظ والمعنى ومن حيث القوة والضعف ، وتنظم الترتيب بين الحال وعاملها وهي :

- **العامل في الحال فعل أو معنى فعل**

هذا الأصل هو أصل أصول الحال عند العكبري ، ومن يتفرع كثير من أصول العمل في الحال ، وقد ذكره العكبري في شرحه على لمع ابن جني، قال : " **العامل في الحال فعل أو معنى فعل** ، فإذا كان العامل فعلاً جاز تقديم الحال وتأخيرها وتوسطها (٨)؛ لأن الفعل متصرف ؛ كما جاز تقديم المفعول وتأخيره

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٢/١

(٨) إتحاف الحثيث : ٥١ ، والحديث مخرَّج في حاشية الصفحة من الموضع نفسه ، ونصه كاملاً : . . .عن أنس قال: كان أبي يحدث النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :" فرج سقف بيتي وأنا بمكة ، فنزل جبريل ففرَجَ صَدْري ، ثم غسله من ماء زمزم ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذهَبٍ مَمْلُوءٍ حِكْمَةً وإِيمَانا ، فأفرغها في صدري ثم أطبقه " . مسند الإمام أحمد – طبع مصر : ١٢٢/٥ .

(٨) ينظر : ظاهرة الحياد في النحو العربي : ١٣٢، ١٣٣

(٨) هذه مسألة خلافية اختلف فيها البصريون والكوفيون فأجازها البصريون ومنعها الكوفيون ، ينظر تفصيلاتها في : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري – بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين –

وتوسطه . وتصرف الفعل يكون بتنقله في الأزمنة ، أي : يكون ماضيًا ومستقبلاً وحالاً. وإن كان العامل معنى فعل جاز تأخيرها، كقولك : هذا زيد قايمًا ، و: هذا قايمًا زيد ، وها قايمًا ذا زيد ؛ فيعمل في (قائم) معنى التنبيه ، ومعنى الإشارة . ولا يجوز : (قايمًا هذا زيد)؛ لأن اللفظ غير عامل ، والمعنى ضعيف ، والتقديم تصرف ؛ فلا يكون لعامل غير متصرف"(٨) . فالعكبري يجيز عمل معنى الفعل في الحال ، حال كونها متأخرة ، ويمنع الحكم بالحالية إذا تقدمت الحال على معنى الفعل الذي يعمل فيها، بحجة أنه عامل ضعيف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه.

وقد طبق هذا الأصل ، في مواضع كثيرة جدًّا ، منها قول الشنفرى :

هُمُ الأَهْلُ لا مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ ذَائِعٌ لَدَيْهِمْ ولا الجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ

قال العكبري في إعرابه للبيت : "(هم الأهل) : مبتدأ وخبر ... فإن قيل : فما موضع الجملة التي هي (لا مستودع) ، قيل : موضعها حال ، فإن قيل : (هم) لا يعمل في الحال ، وكذلك الأهل ، قيل : الحال تنتصب على المعنى ، والمعنى : هم المعتد بهم ، والمتحققون بحكم الأهلية ، فكأنه قال : هم الثقات الناصحون ، ومثل هذا يعمل في الحال..."(٨)؛ فأعمل المعنى في الحال متقدمًا عليها.

ومن ذلك قوله تعالى : **{شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**(آل عمران:١٨) . قال العكبري : "قوله تعالى ...**{قَائِمًا}** حال من {هو}، والعامل فيه معنى الجملة ، أي : يفرد قائمًا"(٨).

مكتبة العبيكان – ط١ – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠ م – ص : ٣٨٣ وما بعدها ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين : ١٥٨/١ وما بعدها .

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ ، وينظر مضمون هذا الكلام في : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٨/١ ومابعدها ، وينظر أيضًا : أسرار العربية – تصنيف الإمام أبي البركات الأنباري – تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة – دار الجيل – بيروت – ط ١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م – ص : ١٧٧ ، وينظر : علل النحو – تأليف أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م – ص : ٥١٠

(٨) إعراب لامية الشنفرى – أملاه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق وتقديم : محمد أديب عبد الواحد جُمران – المكتب الإسلامي – بيروت ، ودمشق – ط١ – ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤ م – ص :٦٣ ، ٦٤

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠١/١

ومن ذلك قوله تعالى : **{إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ...}**(آل عمران :١٤٠) ، قال العكبري : "قوله تعالى ... **{وَتِلْكَ}**: مبتدأ ، و **{الْأَيَّامُ }** خبره ، و**{نُدَاوِلُهَا }** جملة في موضع الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة"(٨).

ومن ذلك قوله تعالى : **{لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ}**(آل عمران : ١٩٨)، قال العكبري : "قوله تعالى ...**{خَالِدِينَ فِيهَا}** : حال من الضمير في (لهم) ، والعامل معنى الاستقرار"(٨).

فالعكبري أجاز الحال إذا تقدم عليها عاملها المعنوي على النحو السابق توضيحه ، أما إذا جاء الحال متقدمًا على عامله المعنوي فإنه يمنعه ، ويبحث له عن عامل آخر يتوافق مع أصوله التي سار عليها ، وقد نص على ذلك قائلاً :

- **الحال لا يتقدم على العامل المعنوي.**

وذلك في أثناء إعرابه لقوله تعالى : **{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ }**(آل عمران:٩٧)، قال : "قوله تعالى :**{حِجُّ الْبَيْتِ}**...مبتدأ، وخبره (على الناس) ، و**{لله}**: يتعلق بالاستقرار في (على) ، تقديره : استقر لله على الناس . ويجوز أن يكون الخبر **{لله}**، و**{عَلَى النَّاسِ}** : متعلق به : إما حالاً ، وإما مفعولاً . ولا يجوز أن يكون **{لله}** حالاً ؛ لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى ، **والحال لا يتقدم على العامل المعنوي**"(٨).

كما طبق هذا الأصل في إعرابه لقول الحق : **{وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ }**(البقرة :٢٤٧)، قال العكبري : "**{مَلِكًا}** : حال ، و**{أَنَّى}** : بمعنى : أين ، أو بمعنى : كيف ، وموضعها نصب على الحال من الملك ، والعامل فيها يكون ؛ ولا يعمل فيها واحد من الظرفين ؛ **لأنه عامل معنوي ، فلا يتقدم الحال عليه** "(٨).فلم

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٤/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٥٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٥/١ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١٥٩/١ ، و ينظر : ٢٢٥/١

يجز الحالية إذا تقدمت على عاملها المعنوي ؛ لأنه عامل ضعيف ؛ لأنه غير متصرف، فلا يتقدم عامله عليه .ومثل ذلك ينطبق على الظرف ، ولذلك خصه العكبري بأصل يخصه ، فقال:

- **الحال المنتصبة عن الظرف لا يجوز تقديمها عليه**

ذكر هذا الأصل في شرحه على اللمع ، قال : " اعلم أن مذهب أكثر البصريين أن **الحال المنتصبة عن الظرف لا يجوز تقديمها عليه** ؛ لضعفه بعدم تصرفه ، وهو في الحقيقة نائب عن العامل الذي هو الفعل المحذوف . وقد تقدم أن التقديم تصرف ، والظرف يضعف من وجهين ، من جهة أنه غير متصرف ، ومن جهة أنه نائب عن العامل الأصلي "(٨). وهذا ما سار عليه في إعرابه للقرآن ، فأجاز الحال متأخرة عن الظرف العامل فيها؛ لكونه عاملاً معنويًّا ضعيفًا، وقد مرت أمثلة لذلك (٨).

- **العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحب الحال**

ذكر ذلك الأصل العكبري في قوله : "فأما الحال من المضاف إليه فضعيفة قليلة ؛ لتعذر العامل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (رأيت غلامَ هندٍ جالسةً) ، فالعامل في (غلام): الفعل ، و (هند) : مجرورة بالاسم ، وليس في الغلام معنى فعل حتى يعمل في الحال ، ولا يمكن أن يعمل فيه الرؤية ؛ لأن الجلوس لهند ، ولم يعمل الرؤية فيها ، **والعامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحب الحال** "(٨).

وقد تفرع عن ذلك الأصل أصل آخر ينص على أن :

- **المضاف إليه يضعف أن يعمل في الحال.**

فالعكبري – بناء على هذا الأصل – لا يجيز عمل المضاف إليه في الحال ، ولذلك يعلق على قوله تعالى :{**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**}(الفاتحة : ٧)، فيقول : "ويقرأ {**غيرَ**}بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه :

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٤٠

(٨) ينظر تعليق العكبري على الآيات : (البقرة :٢٤٧) ، و (آل عمران : ٩٧ ، ١٩٨) ، في الأصلين السابقين.

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٤٢

أحدها: أنه حال من الهاء والميم ، والعامل فيها أنعمت ، ويضعف أن يكون حالاً من الذين ؛ لأنه مضاف إليه ، والصراط لا يصح أن يعمل بنفسه في الحال ، وقد قيل : إنه ينتصب على الحال من الذين ، ويعمل فيها معنى الإضافة ..." (٨).

فالعكبري – في هذا الموضع – الذي يجوز فيه أن العامل في الحال يمكن أن يكون فعلاً ، ويمكن أن يكون معنى الإضافة – يقطع بأن الفعل هو العامل في الحال قولاً واحدًا ؛ إذ أمكن تسليطه على الحال ، ويرفض أن يكون معنى الإضافة هو العامل في الحال ؛ لأن معنى الإضافة – من وجهة نظره – لا يجوز أن يعمل في الحال ، وعدَّ ذلك أصلاً معتبرًا ، وصرح بذلك في العديد من المواضع التي جاز فيها (الحال من المضاف إليه).

من ذلك قوله تعالى : **{وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }**(البقرة : ١٣٥)، قال العكبري : "**{حَنِيفًا}**: حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ؛ وسبب ذلك أن الحال لابد لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا، في الحال.

فإذا لم يتمكن العكبري من تسليط الفعل على الحال من المضاف إليه لجأ إلى رواية آراء النحويين في تخريج عامل الحال من المضاف إليه ، بما يتوافق مع الأصل المعتبر لديه ، ولو كان تقديرًا ، أو معنى يجيز عمله في الحال بعد الجملة الاسمية .

نرى ذلك في تعليقه على الآية السابقة بقوله : "ووجه قول من نصبه على الحال أنه قَدَّرَ العامل معنى اللام أو معنى الإضافة ، وهو المصاحبة والملاصقة . وقيل: حَسُنَ جَعْلُ (حنيفًا) حالاً ؛ لأن المعنى : نتبع إبراهيم حنيفًا ، وهذا جيد ؛ لأن الملة هي الدين ، والمتبع إبراهيم"(٨). فهو في هذا الإعراب رجح العمل في الحال بفعل مقدَّر ، على معنى : (نتبع إبراهيم حنيفًا) ؛ كي يتسق أصله المعتبر في عامل الحال مع الواقع اللغوي .

ومثل ذلك فعل مع الحال من الخبر المضاف في قوله تعالى : **{وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }**(البقرة :٣٩) فقال : "قوله تعالى ...{**أُولَئِكَ** } : مبتدأ، و{**أَصْحَابُ النَّارِ**} خبره . و{**هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** }مبتدأ

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١٥/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٠٢

وخبر في موضع الحال من أصحاب . وقيل : يجوز أن يكون حالاً من النار ؛ لأن في الجملة ضميرًا يعود إليها ، ويكون العامل في الحال معنى الإضافة ، أو اللام المقدرة"(٨).فهو يجزم بأن صاحب الحال هو خبر المبتدأ (المضاف) ، ويضعف الحال من (النار) المضاف إليه من دون أن يصرح بذلك ، معتمدًا على أن معنى الإشارة هو العامل في الحال ، وهو عامل معنوي ؛ حتى يهرب من صاحبية الحال من المضاف إليه ، ليسلم له الأصل المعتبر لديه . ودليل ذلك يظهر من كلامه ، وهو أنه يروي الرأي مسبوقًا بـ(قيل)، دون أن يسنده إلى نفسه ، ويؤخره في نهاية كلامه ، بما يوحي بأنه ليس مقتنعًا به ، وكل ذلك كي يسلم له أن الحال لا يجوز من المضاف إليه.

والحق أن العكبري لم يلتزم هذا الأصل في كل المواضع التي جاء فيها صاحب الحال مضافًا إليه ؛ فلم يمنع صاحبيَّة الحال من المضاف إليه في كل المواضع التي ورد فيها ، بل جاء في تطبيقاته الإعرابية ما يوحي بأنه يجيزه ، وذلك بأن يعرب الحال من المضاف إليه من دون تعليق عليها ، ففي تعليقه على قوله تعالى:**{ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ }** (آل عمران:١٤) لم يزد على أن قال : "قوله تعالى ...**{مِنَ النِّسَاء}**: في موضع الحال من الشهوات "(٨)، ويسكت عن التعليق ، على الرغم من أن صاحب الحال هنا (الشهوات)، وهو مضاف إليه مظهر.

بل إنه أجاز في بعض التراكيب تعدد الحال من المضاف إليه ، وذلك في قوله تعالى : **{وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}**(يونس:٣٧) ، قال العكبري : " قوله تعالى : **{لَارَيْبَ فِيهِ}**: يجوز أن يكون حالاً من الكتاب ...**{مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ }**: يجوز أن يكون حالاً أخرى"(٨).فأجاز حالين اثنتين من صاحب حال واحد ، على الرغم من كونه مضافًا إليه ، وهو المبدأ الذي يرفضه العكبري تمسكًا بالأصل المقرر لديه . وعلى ذلك فالعكبري قد أجاز صاحبيَّة الحال من المضاف إليه أثناء تطبيقاته الإعرابية ، ولم يكن العامل فيها فعلاً أو معنى فعل ، كما تقرر لديه.

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٥١،٥٢

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١/ ١٩٨

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١٢/٢

وهنا يقفز إلى الذهن سؤال يبعث على الحيرة في موقف العكبري من (الحال من المضاف إليه)، هل العكبري يجيز الحال من المضاف إليه أم يمنعه ؟

الجواب – والعلم عند الله – أن العكبري يتمسك بأن العامل في الحال لابد أن يكون فعلاً إذا جاء بعد جملة فعلية ، أو معنى يُستشف من التركيب إذا جاء بعد جملة اسمية ، ويمنع – على مستوى التنظير ، بأي حال من الأحوال – أن تكون الإضافة هي العامل في الحال من المضاف إليه تمسكًا بما تقرر لديه. لكنه يعترف بذلك ضمنيًّا في تطبيقاته الإعرابية ، ويسكت عن الحديث عن نقطة الخلاف ، إذا لم يجد في التركيب الذي يأتي فيه الحال من المضاف إليه ما يعضد رأيه ، ولم يستطع تخريجه على أصوله المقررة ؛ لأن التركيب يصطدم معها.

وحل هذا الاشتباك سهل ميسور يكمن في اعتبار العامل في الحال من المضاف إليه هو الإضافة، وهو ما يتسق مع الأصل المعتبر لدى العكبري بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فلماذا يرفضه ؟! مع أنه يتسق مع الأصل الذي ارتضاه واحتكم إليه ؟!

والجواب عن ذلك بأن العكبري لا يتنازل عن كون العامل في الحال وصاحبها لابد أن يكون فعلاً أو معنى فعل ، فهل هذا الأصل قرآن منزل ؟ وما يضير العكبري إذا تنازل عن هذا المبدأ واعترف – نظريًّا – كما أجاز – تطبيقيًّا – أن معنى الإضافة يعمل في كل من الحال وصاحبها المضاف إليه وبينتهي الأمر بما يتوافق مع الواقع اللغوي للنصوص المعتبرة في الاستشهاد والتقعيد . وهذا الرأي هو ما يرجحه البحث ؛ لأنه أصل معتبر لدى بعض النحويين ، ما دام معنى الإضافة عاملاً معتبرًا في المضاف إليه ، فلماذا لا يكون عاملاً في الحال أيضًا كما عمل في صاحبها ، لأن نصوص اللغة من القرآن وغيره تؤكد وجوده بما لا يمكن إنكاره ؛ فلا اعتبار – إذن – للأصول النظرية التي تتعارض معها .

- **الابتداء أو المبتدأ ، أو هما معاً لا شيء منها يعمل في الحال .**

ذكر هذا الأصل في تعليقه على قوله تعالى : **{إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ(٤٥) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ }** (آلعمران:٤٥،٤٦)، قال : "قوله تعالى ...{**وَجِيهًا– وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ– وَيُكَلِّمُ**} : أحوال مقدرة ، وصاحبها معنى الكلمة ، وهو : مكون أو مخلوق . وجاز أن

ينتصب الحال عنه وهو نكرة ؛ لأنه قد وصف . ولا يجوز أن تكون أحوالاً من المسيح ، ولا من عيسى ، ولا من ابن مريم ؛ لأنها أخبار . **والعامل فيها الابتداء ، أو المبتدأ ، أو هما ، وليس شيء من ذلك يعمل في الحال**"(٨).

والملاحظ في تحديد العكبري لصاحب الحال في هذه الآية الكريمة – أنه تأويل بعيد من حيث المعنى ، لأن الحال لم يؤثر عن أحد من النحويين أنه معنى ، وبعيد من حيث اللفظ ؛ لأن الفاصل بين الحال وصاحبها طويل دون داع يستدعي ذلك . وكل ذلك كي يهرب من أن العامل في الحال هو عامل الرفع في الخبر أيًّا كان الرأي فيه ، وذلك أنه عامل معنوي لا علاقة له بالفعل ، وقد ربط عامل الحال بالفعل لفظًا أو معنى على ما تقرر لديه.

لكن تفسير نصب الحال من الخبر – وإن كان يتعارض مع أصول العكبري – يمكن أن يفسر في ضوء نظرية تمام الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية ؛ قياسًا على التمييز ، لأن الحال – كما يقول العكبري تأتي " بعد كلام تام ؛ لأنها تشبه الظرف والمفعول به والتمييز"(٨) ؛ وذلك أن تمييز الجملة(٨) يأتي منصوبًا عن تمام الكلام بعد ذكر الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر ، يقول ابن يعيش : " التمييز يشبه المفعول من حيث إن موقعه آخرًا ، نحو : طاب زيدٌ نفسًا ، وهذا راقودٌ خلاًّ ، كما أن المفعول كذلك ، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام ، ونعني بقولنا : فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله ، كما أن المفعول كذلك ، ولذلك وجب أن يكون منصوبًا ، كما أن المفعول كذلك" (٨) ، فابن يعيش يوجه نصب التمييز بكونه يشبه المفعول ؛ لأنه يأتي بعد الفعل وفاعله ؛ فهو فضلة يأتي بعد تمام الكلام؛ فيستحق النصب كما استحقه المفعول . وكذلك ينتصب التمييز بعد الجملة الاسمية بعد استيفاء ركنيها الأساسيين : المبتدأ والخبر عن تمام الكلام ،

(٨) التبيان : ٢١١/١

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٣٨/١

(٨) وقد يسمى تمييز النسبة ؛ لأنه يميز النسبة بين الفعل وفاعله ، أو بين المبتدأ والخبر.

(٨) شرح المفصل : ٧١/٢ ، وينظر شرح عيون الإعراب : ١٥٢

كما انتصب عن تمام الجملة بالفعل والفاعل ؛ لأن عامل النصب في التمييز " نفس الجملة التي انتصب عن تمامها" ، كما يقول السيوطي (٨).

وتتأكد فكرة ارتباط النصب للتمييز بتمام الكلام من خلال التطبيقات الإعرابية لكثير من النحويين . منهم ابن خالويه في إعرابه لقوله تعالى : **{وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا}**[مريم: ٧٣] ، قال :" قرأ ابن كثير : (خيرٌ مقامًا). والباقون يفتحون ... فإن قيل لك : بم انتصب (خير مقامًا) ؟ فقل على التمييز ، كما تقول : هذا أحسن منك وجهًا " (٨) ، فانتصاب التمييز – إذن – لأنه جاء بعد تمام الكلام بذكر المبتدأ والخبر.

ومن ذلك قوله تعالى : **{فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ}** [يوسف:٦٤] ، قال ابن خالويه : " قرأ حمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصم : (حافظًا) . وقرأ الباقون : (حِفْظًا) ، نصبه على التمييز ، كما تقول : هو أحسن منك وجهًا ، وأحسن منك رعاية . ومن قرأ (حافظًا) نصبه على الحال وعلى التمييز جميعًا "(٨) ، ففي القراءة الثانية يكون تمييزاً قولًا واحدًا ، وفي الأولى يجوز في وجه من الوجوه أن يكون تمييزًا ، وفي وجه آخر أن يكون حالاً . وتتفق القراءتان – بذلك – على أنه في كلتا الحالتين منصوب ؛ لأنه فضلة جاءت بعد تمام الجملة. ومن النص ذاته تتأكد فكرة التشابه بين الحال والتمييز في أن كليهما فضلة تأتي منصوبة بعد تمام الكلام.

وثمة قاعدة عامة تؤكد هذا الكلام ، وهي قول ابن السراج : " كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه – إن كان له تابع – وفي الكلام دليل عليه ، فهو نصب " (٨) ، وهذه المقولة تعد قاعدة عامة تنطبق على جميع الفضلات بعد الجملة بنوعيها ، بما فيها الحال والتمييز .

---

(٨) همع الهوامع : ٢٦٧/٢ ، وفي الموضع نفسه تفصيل يؤكد ما ذهبت إليه . وينظر تفصيلات أكثر في : الآثار النحوية لطول الكلام : ١٧٨ – ١٨٠ ، ١٨٣– ١٩٠

(٨) إعراب القراءات السبع : ٢١،٢٢/٢

(٨) إعراب القراءات السبع : ٣١٤/١

(٨) الأصول ، لابن السراج : ١٥٨/١

وتأسيسًا على ذلك فإن التمييز الذي يأتي بعد الجملة بنوعيها يكون منصوبًا عن تمام الكلام ؛ لأنه فضلة يمتد به التركيب بعد تمامه بذكر المبتدأ والخبر ، أو الفعل والفاعل ، فينتصب بعد ذكر عمد التركيب المرفوعة عادة ؛ لكونه فضلة ، والفضلات كلها منصوبة (٨)، إذا لم يسبقها حرف جر.

فالحال – إذن – يمكن أن يفسر نصبها بعد الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية عن تمام الجملة ، قياسًا على التمييز ، والعكبري يعلم هذه الأمور تمام العلم ، بدليل أنه يشبه الحال بالتمييز في كونه يأتي بعد تمام الكلام ، وكل ما في الأمر أنه لا يريد التنازل عن الأصول المعتبرة لديه في أن العامل في الحال لابد أن يكون فعلاً أو معنى فعل ، وأن العامل في الحال لابد أن يعمل في صاحبها ، ولا يريد أن يعترف بهذا الرأي ؛ لأنه يخالف الأصول التي تمسك بها وسار عليها ، في وجود الفعل ، أو في إمكانية تقديره إن لم يكن موجودًا ، ونصب الحال عن تمام الكلام هو ما يراه هذا البحث جديرًا بالأخذ به ، لأنه يزيل الخلاف بين النحويين في ناصب الحال بعد الجملة بنوعيها ويتسق مع واقع اللغة ويسايره .

- **العامل الواحد لا يعمل في حالين :**

جاء هذا الأصل في إعراب العكبري لقوله تعالى :**{اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}** (البقرة ١٥) ، حيث قال : "قوله تعالى : **{يعمهون}** : هو حال من الهاء والميم في **{يمدهم}**. و**{في طغيانهم}** متعلق بيمدهم أيضًا ، وإن شئت بـ(يعمهون). ولا يجوز أن تجعلهما حالين من (يمدهم) ؛ **لأن العامل الواحد لا يعمل في حالين**"(٨).

وثمة أصل آخر يعبر عن المضمون نفسه ، ينص على أنه :

- **لا يكون حالان لعامل واحد.**

ذكر العكبري هذا الأصل في إعرابه لقوله تعالى :**{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ}**(المائدة:٤٨)، قال: "قوله تعالى :**{بِالْحَقِّ}**: حال من الكتاب. **{مُصَدِّقًا}** : حال من الضمير في قوله :(بالحق)، ولا يكون حالاً من الكتاب ؛ إذ **لا يكون حالان لعامل واحد**"(٨).

---

(٨) ينظر : الآثار النحوية لطول الكلام : ١٦٠ وما بعدها ، عنوان : حركات الإعراب بين العمدة والفضلة .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٢ ،٣٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٠/١

وقد ناقض العكبري الأصلين السابقين بأصل ثالث ينص على أن :

- **العامل الواحد يعمل في أكثر من حال .**

قال في اللباب : " **العامل الواحد يعمل في أكثر من حال** ، كقولك : جاء زيد راكبًا ضاحكًا ؛ لأن الحال كالظرف ، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان ، والمعنى لا يتناقض.وقال بعض البصريين : (لا يعمل إلا في واحدة) ؛ لأنها مشبهة بالمفعول ، والفعل لا يعمل في مفعولين فصاعدًا على هذا الحد ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلاً من الأولى ، أو حالاً من المضمر فيها"(٨). ولذلك جاءت إعراباته للحال المتعددة من عامل واحد مترددة بين المنع والجواز ، وقد سبق الحديث عن تعدد الحال وصاحبها واحد ، بما يفيد بأن تطبيقات العكبري الإعرابية حسمت الأمر بأن العكبري يجيز تعدد الحال من عامل واحد بما يغني عن إعادته هنا.

المبحث الثاني : أقسام الحال عند العكبري :

اشترط العكبري في الحال أن تفيد معنى لم يكن قبل وجودها ، وإلا فلا تصلح حالاً . قال في المتبع في شرح اللمع : " الحال ... تشبه الخبر في وجهين : أحدهما : أن المخاطب يستفيد بها العلم بفعل من أفعال صاحب الحال زيادة على الفعل الأول ، فإذا قلت : جاء زيد راكبًا استفاد المجيء والركوب . والثاني : أنها نكرة تُحِدِّثَ بها عن معرفة ، كالخبر" (٨).

وقد طبق هذا الشرط في إعرابه لقوله تعالى : **{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ }**(البقرة : ١١) ، فقال : " لا يجوز أن يكون **{في الأرض}** حالاً من الضمير في : **{تُفْسِدُوا}** ؛ لأن ذلك لا يفيد شيئًا ، وإنما هو ظرف متعلق بتفسدوا"(٨) ؛ وذلك أنه معروف أن الفساد يكون في الأرض، فإذا اعتُبِر (في الأرض) حالاً فإنه بذلك لا يفيد جديدًا ، ولذلك منعه العكبري من أن يكون حالاً ؛ لأنه يشترط إفادة الحال ، حتى يصلح للحالية .

وتأسيسًا على ذلك قسم العكبري – نظريًّا– الحال من حيث إفادتها للمعنى إلى أربعة أقسام ، ذكرها في اللباب ، فقال : "الأحوال أربعة : **منتقلة مقارنة** ،

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٩٢/١ ، ٢٩٣

(٨) المتبع في شرح اللمع: ١/ ٣٣٩

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٣٠/١

كقولك جاء زيدٌ راكبًا ؛ لأن الركوب قارن المجيء ، وليس بلازم لمجيئه ؛ إذ من الجائز أن يجيء ماشيًا. **ومقارنة غير منتقلة** وهي المؤكدة ، كقوله تعالى :**{وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ}** (البقرة :٩١) ، فالتصديق للحق مقارن للحق ، وغير منتقل عنه ...**وحال منتقلة غير مقارنة،** بل منتظرة ، كقولك مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا . فالصيد غير مقارن لمرورك، بل مقدر ؛ لأنه كان متهيئًا لذلك ؛ فعبر عن المآل بالحال ... **وحال موطئة للحال الحقيقية** ، كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحًا، فـ(رجلاً) موطئ للحال . ومنه قوله تعالى: **{وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ}**(الإسراء:٤١) ، ثم قال : **{قُرْآنًا عَرَبِيًّا}**" (٨).

لكنه في تطبيقاته الإعرابية ، لم يلتزم هذا التقسيم ، وإنما التزم تقسيمًا آخر ، لا يخرج في مجمله عن هذا التقسيم ، لكنه أيسر منه ، ويمكن توضيحه على النحو التالي :

- **القسم الأول : الحال المنتقلة .**

وهي الأصل في الحال ، وعلة ذلك أن اشتقاقها من التحول ، وهو التنقل ، ومن هنا كان الأصل فيها أن تكون منتقلة (٨) ، قال العكبري :" وهي الأصل ، كقولك : جاء زيد راكبًا ، ومعنى المنتقلة أن تكون بحيث يصح أن تجعل مكانها حال أخرى ، ألا ترى أنك لو جعلت مكان راكبًا ماشيًا صح"(٨).وقال في اللباب :"وإنما لزم أن تكون منتقلة؛ لأنها خبر في المعنى ، والأخبار تتجدد، فيُجهل المتجددُ منها ، فتمس الحاجة إلى الإعلام به"(٨) . فالحال المنتقلة هي التي تضيف معنى جديدًا لم يكن قبل وجودها في التركيب (٨)، وهي تمثل معظم التراكيب التي تأتي فيها الحال ، ولذلك فلا حاجة لذكر أمثله لها ؛ لأن منها أمثلة كثيرة في البحث.

- **القسم الثاني : الحال المؤكدة :**

قال عنها العكبري : "هي الصفة التي لا يصح تبديلها بخلافها ، كقوله تعالى : **{وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ}**(البقرة :٩١)؛ لأن التصديق لما معهم من التورية

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/:١/٢٩٤، ٢٩٥

(٨) ينظر : المتبع في شرح اللمع : ١/٣٣٧

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/٣٤٢

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٢٨٥

(٨) ولذلك يطلق عليها :(الحال المؤسسة أو المبينة) . ينظر: شرح التصريح : ١/٣٦٥ ، والحال فضلة نحوية : ٢٢٤

(٨) صفة لازمة للقرآن ، فلو لم يذكر (مصدقًا) لفهم من قوله : (الحق) "(٨). وهي لا يصح تبديلها بحال أخرى في التركيب الذي جاءت فيه مؤكدة ؛ لأنها ترتبط بالمعنى التي أكدته ، وهذا المعنى ثابت في التركيب .

وقد جاءت الحال عند العكبري مؤكدة في مواضع كثيرة ، ففي إعرابه لقوله تعالى : **{وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ...}**(البقرة :٤١) علق بقوله : "قوله **{مُصَدِّقًا}** : حال مؤكدة من الهاء المحذوفة في **{أَنْزَلْتُ}**"(٨).

وفي قوله تعالى :**{كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}**(البقرة :٦٠) ، قال العكبري : "**{مُفْسِدِينَ}** : حال مؤكدة ؛ لأن قوله : (لا تعثوا) : لا تفسدوا"(٨).

وفي قوله تعالى : **{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ}**(البقرة : ٨٣). قال العكبري : " **{وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ}** : جملة في موضع الحال المؤكدة ؛ لأن توليتم يغني عنه"(٨).

- **القسم الثالث : الحال الموطئة :**

وهي الحال التي تمهد للحال الحقيقية بعدها ، قال عنها العكبري : " وهي الاسم الذي تقع بعده الصفة ، وجاء بعد تمام الكلام ، كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحًا ، فـ (رجل) حال موطئة ، ومنه قوله تعالى :**{وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا}**(الزمر : ٢٧، ٢٨) ، فـ (قرآنًا) حال موطئة من القرآن المتقدم "(٨).

ومن ذلك قوله تعالى : **{أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا**

(٨) لعله يعني : التوراة ، وقد رسمها بالياء مسايرة لنطقها بالإمالة

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٤٢/١ ، ٣٤٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٥٣/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٦٠

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٧٣/١

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٤٣/١ ، وينظر التبيان في إعراب القرآن : ٤٦/٢

وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} (البقرة:١٣٣) ، قال العكبري : "**{إِلَهًا وَاحِدًا}**: بدل من (إله) الأولى ، ويجوز أن يكون حالاً موطئة كقوله : رأيت زيدًا رجلاً صالحًا"(٨).فالحال الموطئة هي لفظ يسبق الحال الأساسية ويمهد لها.

- **القسم الرابع : الحال المقدَّرة .**

قال عنها العكبري : "هي التي لا تكون واقعة في الحال ، بل تكون منتظرة ، كقولك : مررت برجل معه صقر صايدًا به غدًا ، فـ (صايدًا) حال مقدرة ؛ لأنه لم يكن متشاغلاً بالصيد وقت مرورك به ، بل متهيئًا له مستعدًّا ... ومن هذا قوله تعالى : **{وَخَرَّ رَاكِعًا}**(ص:٢٤) ، **{وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا}**(يوسف :١٠٠)؛ لأنه في حال ركوعه ليس بخارٍّ ؛ لأن الخرور هو الانحطاط ، وإنما كان في حال خروره مقدرَ الركوع"(٨).

ومن ذلك قوله تعالى : **{قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا }**(آل عمران:١٥) ، قال العكبري : "قوله تعالى ...**{خَالِدِينَ فِيهَا}** : حال ، إن شئت من الهاء في تحتها ، وإن شئت من الضمير في (اتقوا) ، والعامل الاستقرار ، وهي حال مقدرة "(٨).

ومنه قوله عز من قائل : **{إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٤٥) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ }**(آل عمران : ٤٥، ٤٦) قال العكبري : **{وَجِيهًا – وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ – وَيُكَلِّمُ }**: أحوال مقدرة ، ..."(٨). قلت : **{وَكَهْلًا – وَمِنَ الصَّالِحِينَ }** : كلاهما حال مقدرة أيضًا(٨) .فالحال المقدرة هي التي لا تقع في وقت النطق بها، وإنما تكون منتظرة لتقع في المستقبل بعد فترة من الزمن قصيرة أو طويلة ؛ فتكون بذلك مقدرة ؛ لأنها غير واقعة بصاحبها وقت النطق بها.

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١٠١/١ وينظر : ١١٠ ، ١١١ في كون الحال الموطئة تشبه الخبر الموطئ .

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٤٣/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٠/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢١١/١

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ٢١٢/١

والحق أن العكبري تميز بتقسيمه الرباعي لأقسام الحال ، ويكاد يكون منفردًا بهذا التقسيم إن لم يكن منفردًا بالفعل ، وذلك أن أغلب النحويين اقتصروا على تقسيم ثنائي للحال ، حتى في الكتب الموسوعية للنحو وهي الحال المنتقلة والمؤكدة (٨).

المبحث الثالث : التعدد في باب الحال عند العكبري:

في هذا المبحث ثلاثة مطالب يختص أحدها بتعدد الحال ، وينفرد الثاني بتعدد صاحب الحال، أما المطلب الثالث فيقوم على دراسة التعدد في عامل الحال ، وذلك على التفصيل التالي :

المطلب الأول : تعدد الحال : سبق الحديث عنها بما يغني عن إعادته هنا .

المطلب الثاني : تعدد صاحب الحال .

صاحب الحال قد يتعدد من حال واحدة ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

أولاً : حال واحدة تشمل صاحبي حال أو أكثر ، وذلك في صورتين :

١- **حال تشمل الفاعل والمفعول معًا** ، أثناء وقوع الحدث من الفاعل على المفعول سواء أكانت هذه الحال مفردة أو جملة ، أوشبه جملة .

أما الحال المفردة التي تشمل الفاعل والمفعول فقد ذكرها العكبري في قوله : "تقول : لقيته فردين ؛ فتثني الصفة ، وهو حال من الفاعل والمفعول " (٨)، مستشهد بقول عنترة (٨):

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

فقوله : (فردين) حال مفردة من الفعل والفاعل في قوله: (تلقني)، وهما: الضمير المستتر ، وياء المتكلم.

---

(٨)ينظر مثلاً : شرح كافية ابن الحاجب :٥٠/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – ص : ١٥٦١/٣ ومابعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٤/٢ ومابعدها .

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٤٤/١ ، وفي أسرار العربية للأنباري : ١٧٦ ، قال : "فإن قيل : فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معًا بلفظ واحد ؟ قيل : يجوز ذلك " ، وروى بيت عنترة المذكور بالمتن ، وشاهدًا آخر .

(٨) البيت من الوافر ، وهو في ديوان عنترة : ١٠٦ ، وأسرار العربية للأنباري :١٧٧ ، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير : ٤٢٤/١

وأما الحال شبه الجملة ففي قوله تعالى : **{فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ }** (الأنبياء:١١٠) ، قال العكبري : "قوله تعالى : {**عَلَى سَوَاءٍ**}: حال من المفعول والفاعل ، أي : مستويين في العلم بما أعلمتكم به"([٨]).

وأما الحال الجملة فيمكن أن نلتمسها في قوله تعالى : **{وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ}** (الأنفال :٥٠)، قال العكبري : "قوله تعالى ...{**يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ** } حالاً من الملائكة ، أو حالاً من الذين كفروا؛ لأن فيها ضميرًا يعود عليهما"([٨]) ، فالعكبري أجاز حالية الجملة من الفاعل منفردًا ، أو من المفعول على حدته ، ومضمون كلامه يمنع شمولية الحال لهما معًا . قلت : وما المانع في أن تشملهما الحال جميعًا ، بل إن ذلك هو الراجح عندي ؛ لأن المعنى يقتضيه ، إذ الضرب يقع من الملائكة على وجوه الذين كفروا في وقت واحد أثناء حدوث الوفاة . وإذا أجاز العكبري الحال من الفاعل والمفعول معًا ، مفردةً ، وشبه جملة، فلماذا لم يجزها– قياسًا عليهما – إذا وقعت جملة ، كما في هذه الآية ؟!

٢– حال تشمل صاحبي حال أو أكثر ، شملهم عامل واحد بِعَمَلِهِ في أحدهم وعُطِفَ بقيتُهُم عليه .

ومثل ذلك في قوله تعالى : **{إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ}**(المائدة : ٣٣) ، قال العكبري : "قوله تعالى ...{**مِنْ خِلَافٍ**}: حال من الأيدي والأرجل ، أي : مختلفة"(٨).فشمل المتعاطفين بحال واحدة تشملهما كما شملهما العامل .

ومن ذلك قوله تعالى : **{لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا}**(المائدة ١٧)، قال العكبري : "قوله تعالى ...{**جَمِيعًا**}: حال من (المسيح)،

(٨) التبيان في إعراب القرآن :٢/٢١٥

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/٤٦٥

([٨]) التبيان في إعراب القرآن : ١/٣٢٦

و(أمه) ، و(من في الأرض) "(٨).فشمل الجميع بحال واحدة لما جاء أحدهم معمولاً للعامل ، وجاء بقيتهم معطوفًا عليه.

ومن ذلك قوله تعالى : **{إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }**(آل عمران :٣٣ ،٣٤)، أجازالعكبري في قوله تعالى : "**{ذرية}** أن يكون حالاً من آدم ونوح و ، و..."(٨).فشملهم بحال واحدة على نحو شبيه بالآية السابقة .

ثانيًا : حال واحدة تجوز من صاحبي حال ، كل منهما منفردًا، ولا تشملهما معًا

وذلك بأن تشتمل جملة الحال على ضميرين ، يعود كل منهما على صاحب حال يختلف عن الآخر ، ويستقيم المعنى – على اختلافه – بجواز حالية الجملة من كليهما منفردًا . على نحو ما جاء في قوله تعالى **{قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }**(آل عمران :٩٩) . قال العكبري: "قوله تعالى : **{لِمَ تَصُدُّونَ}** : اللام متعلقة بالفعل، و**{مَنْ}**: مفعوله. و**{تَبْغُونَهَا}**: يجوز أن تكون ... حالاً من الضمير في (تصدون) ، أو من (السبيل) ؛ لأن فيهما ضميرين راجعين إليها ؛ فلذلك صح أن تجعل حالاً من كل واحد منهما"(٨).فأجاز صاحبي حال واحدة دون أن تشملهما ، بالشروط المستنبطة قبيل الآية .

المطلب الثالث : تعدد عامل الحال .

الحال الواحدة قد يعمل فيها عاملان ، وذلك إذا اقتضى المعنى تسلط عاملين على حال واحدة، بأن يحدث فعلان (أو أكثر) لصاحب الحال في وقت واحد والمعنى يقتضي أن يشملهما الحال معًا ، أو يمتنع حصول الفعلين معًا في وقت واحد بأن يشترط عدم الجمع بينهما في حال واحدة .

نرى ذلك واضحًا في قوله تعالى : **{وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}** (البقرة :٤٢) يقول العكبري : "قوله تعالى **{وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ }** : هو

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٢/١

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٥/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٥/١

مجزوم بالعطف على {**وَلَا تَلْبِسُوا**} ، ويجوز أن يكون نصبًا على الجواب بالواو ، أي : لا تجمعوا بينهما ، كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .{**وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** }: في موضع نصب على الحال ، والعامل : لا تلبسوا ، وتكتموا"([٨]).

وعلى ذلك فإن توجيه معنى الآية – والله أعلم بمراده– لا يخرج عن احتمالين :

أحدهما: الجمع بين النهي عن تلبيس الحق بالباطل ، وكتمان الحق معًا ، وذلك باعتبار الواو عاطفة . **والآخر:** النهي عن الجمع بين تلبيس الحق بالباطل ، وكتمان الحق ، وذلك باعتبار الواو للمعية . والحال في كل من التفسيرين تصبح متعلقة بكلا الفعلين معًا في الوقت نفسه ، وهو ما جعل العكبري يصرح بأن كلا الفعلين معًا عامل في الحال ، أو أنهما يعملان معًا في الحال في وقت واحد ، وهو ما يتناقض مع الأصل النظري – عند العكبري– الذي ينص على أنه **(لا يعمل عاملان في معمول واحد)** ، وذلك يدعونا إلى إعادة النظر في مثل هذا الأصل ؛ إذ يقوم عليه بعض الأبواب النحوية الأخرى ، كالتنازع مثلاً ؛ تيسيرًا للنحو العربي .

ويمكن أن يقاس على ذلك قوله تعالى : **{أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }**(البقرة : ٤٤)؛ لأن الحال : **(وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ)** يعمل فيها الفعلان : **(تَأْمُرُونَ)** ، و(**تَنْسَوْنَ**) في وقت واحد ؛ لأن المعنى يقتضيهما معًا .

ومما يؤكد هذا التفسير وجود الفكرة نفسها عند العكبري في مواضع أخرى ، ففي قوله تعالى : **{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ }**(البقرة : ٤٨) يعلق العكبري على قوله :**{وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ }** بقوله : " أي : فيه ، وكذلك :**{وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ }**. و**{منها}** ، في الموضعين : يجوز أن يكون متعلقًا بيُقْبل ويُؤْخذ ..."([٨])، وذلك أن ضمير الهاء في الموضعين يعود على مرجع واحد وهو قوله : **{نفس}**، كما يجوز في غير القرآن حذف إحداهما استغناء بالأخرى ، فيقال

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١/ ٥٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٥٤

: وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ عَدْلٌ ، فكأن الاثنتين واحدة، وهو ما سوغ تسلط العامل على كلتيهما معًا في وقت واحد. والخلاصة أن الحال قد يتعدد العامل فيها إذا اقتضى معناها أن تشمل أكثر من عامل في وقت واحد.

المبحث الرابع : الحذف في باب الحال عند العكبري

قد تحذف الحال أو صاحبها أو عاملها ، في بعض المواضع ، جوازًا أو وجوبًا ، وفي كل المواضع لابد من دليل على المحذوف ، مع اشتراط أمن اللبس . ويمكن توضيح ذلك في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : حذف الحال .

روى العكبري جواز حذف الحال في إعرابه لقوله تعالى : **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ }**(الأنفال :١٥)، قال: "قوله تعالى : **{زَحْفًا}**: مصدر في موضع الحال ، وقيل : هو مصدر للحال المحذوفة ، أي : تزحفون زحفًا"(٨).والذي أراه أن الحال حذفت في مثل هذا التركيب لدلالة المصدر عليها، أو لأن المصدر ناب عنها . وأمثلة ذلك كثيرة جدًا .

المطلب الثاني : حذف صاحب الحال .

في تطبيقات العكبري ما يثبت أن صاحب الحال يجوز أن يأتي محذوفًا في عدة مواضع :

أحدها : إذا كان عائدًا على موصول .

وذلك في نحو قوله تعالى : **{يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ...}** (البقرة : ٢١٥) قال العكبري : " **{مَا أَنْفَقْتُمْ}**...يجوز أن تكون **{ما}** بمعنى الذي ، فتكون مبتدأ ، والعائد محذوف ، و**{مِنْ خَيْرٍ}**: حال من المحذوف"(٨).

ومن ذلك قوله تعالى : **{وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ }**(البقرة:١٨٢) ، أجاز العكبري في قوله

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٤٥٩/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٤١

{**مِنَ الشُّهَدَاءِ**}أن يكون حالاً من الضمير المحذوف ، على تقدير : ترضونه كائنًا من الشهداء(٨).

ومن ذلك قوله تعالى : {**تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ** }(آل عمران : ٢٧) ، قال العكبري :"قوله تعالى ...{**بِغَيْرِ حِسَابٍ**}: يجوز أن يكون حالاً من المفعول المحذوف ، أي : ترزق من تشاؤه غير محاسب"(٨). والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

والملاحظ أن صاحب الحال في كل الأمثلة المذكورة يمثل مفعولاً به متصلاً بفعل وقع في صدر الصلة ، وعائدًا منها على موصولها ، وهو مما يكثر حذفه ويؤمن مع حذفه اللبس .وقد جاز حذفه جوازًا حسنًا ؛ لطول الكلام ؛ لأنك إذ قلت : حفظت الدرس الذي قرأته ، فقد صار الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد ، وهما أربعة أشياء ، هي : الذي والفعل وفاعله ومفعوله ، وهو الضمير العائد ، فاستثقل العرب أن يكون أربعة أشياء تقوم مقام اسم واحد ، فحذفوا العائد للطول ، وكان حذف المفعول الذي هو الضمير العائد ؛ لأنه لا يجوز حذف (الذي) ، وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفعل وهو الصلة ، ولا حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لا يكون إلا منه ، فحذف المفعول تخفيفًا ؛ لأن الفعل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن ما يرجع إلى الموصول (٨).

وقد كثر حذف العائد المنصوب كثرة لا تكاد تحصى . قال الباقولي : " لم يأت في الصلة (الهاء) في التنزيل إلا في مواضع معدودة " ، وذكر منها بعضًا، ثم قال : " فهذه مواضع جاء فيها العوائد إلى الموصولات ، وهي مفعولات ، وأمكن حصرها ، ولا يمكن حصر ما حذف لكثرته " (٨).

---

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٨٦

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١/ ٢٠٤

(٨) انظر : المقتضب : ١١٥/٣ ، والأصول في النحو : ٢٧٠،٢٧١/٢ ، واللمع في العربية : ٢٣٩ .

(٨) جواهر القرآن للباقولي الملقب بجامع العلوم – – تحقيق إبراهيم الإبياري – سلسلة الذخائر (١٧٤) – الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة– ٢٠٠٨ م – ص : ٤٧٩/٢ – نشر من قبل بعنوان : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، وينظر الآثار النحوية لطول الكلام : ٣٢٧ ومابعدها .

من أمثلة ذلك قوله تعالى : **{وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ}**[الزخرف: ٧١].قرئ : (تشتهي)(٨) "بحذف الهاء اختصارًا ، لأنه قد صار الاسم مع صلته أربعة أشياء كشيء واحد ، فلما طال بصلته حذف الهاء اختصارًا "(٨).

ومنه قوله تعالى : { **لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ** }[يس: ٣٥]. قال ابن خالويه : " قرأ أهل الكوفه إلا حفصًا : (عملت أيديهم) بغير هاء ... اختصارًا ، لأنه مفعول، وكل مفعول يجوز حذفه اختصارًا ... ولا سيما إذا كان في اسم يحتاج إلى صلة ، فتحذف الهاء لما طال الكلام بالصلة (٨) ، ومثله كثير لا يكاد يحصى " وكل هذا على حذف ضمير المفعول، وهو مراد ، تخفيفًا لطول الكلام بالصلة ، ولولا إرادة المفعول – وهو الضمير – لخلت الصلة من ضمير يعود على الموصول ؛ وذلك لا يجوز ، وكان في حكم المنطوق به ، فالدلالة عليه من وجهين : اقتضاء الفعل له ، واقتضاء الصلة إذا كان العائد"(٨) .

وعلى ذلك فإن حذف صاحب الحال عائدًا على موصول – يكاد يكون مطردًا، فيجوز – من وجهة نظري – القياس عليه ؛ لكثرة النصوص التي تؤيده.

ثانيها : إذا كان خبرًا سد الحال مسده ، يقول العكبري : " تقول : (ضربي زيدًا قايمًا)(٨) ، فقايمًا : حال من زيد ، أو من الياء في ضربي، وصاحب الحال محذوف ، وتقديره : إذ كان قايمًا ، أو إذ كنت قايمًا. وضربي : مبتدأ ، وخبره (إذِ) الزمانية أو (إذا) ، و(كان) هذه هي التامة ، وليست الناقصة ، إذ لو كانت الناقصة لجاز أن تقع هنا المعرفة ، ولم يسمع منهم في مثل ذلك إلا النكرة . وهذه الحال سدت مسد الخبر المحذوف"(٨).ومثلها : (أكثر شربي السويق ملتوتًا ، و:

(٨) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه : ٣٠٣/٢، وحجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة : ٦٥٤

(٨) انظر : إعراب القراءات السبع : ٣٠٣/٢ ، وحجة القراءات : ٦٥٤

(٨) إعراب القراءات السبع : ٣٣١/٢ ، ٣٣٢

(٨) البرهان في علوم القرآن للزركشي : ١٦٢/٣ ، ١٦٣

(٨) هذه مسألة خلافية لم تذكرها كتب الخلافات النحوية ، واستدركها الدكتور فتحي بيومي حمودة في كتابه : ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف – طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف – د.ت – ص : ١٦٩ ، ١٧٠ . فليرجع إليها من يشاء .

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/ ٢٤٤ ، ٣٤٥

(أطيب ما يكون السمك مشويًّا)، و: (أخطب ما يكون الأمير قايمًا)(٨).وهذا الموضع يكاد يقتصر على السماع، لأنه لا يكاد يذكر إلا في كتب النحو، ويندر أن يتردد على لسان أحد .

ثالثها : إذا دل عليه دليل .

كما في الحديث : "**رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وقِيَامِهِ صَائِمًا لا يُفْطِرُ ، وقَائِمًا لا يَفْتُرُ**"، قال العكبري : "**(صائمًا ، وقائمًا)** : حالان ، وصاحب الحال محذوف دل عليه قوله : (من صيام شهر وقيامه)، والتقدير: أن يصوم الرجل شهرًا أو يقومه صائمًا وقائمًا"(٨)،و حذف صاحب الحال في مثل هذا الموضع ليس مطردًا ، وإنما يجوز إذا أُمِنَ معه اللبسُ ، ودل عليه دليل.

المطلب الثالث : حذف عامل الحال (٨).

نظَّر العكبري لترتيب الحال مع عاملها على نحو ما سبق، لكنه لم يتناول مسألة حذف عامل الحال بشكل مستقل، ويؤخذ من تطبيقاته الإعرابية أنه أجاز حذف العامل في الحال، إذا دل عليه دليل، وقد ورد ذلك في موضعين من تطبيقاته الإعرابية :

أحدهما: إذا كان عامل الحال لفظيًا بأن كان فعلاً أو مشتقًّا يعمل عمل الفعل.

وذلك في قوله تعالى : **{فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }**(آل عمران : ٢٥) . قال العكبري " قوله تعالى : **{فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ}** : كيف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيه محذوف ، تقديره : كيف يصنعون ، أو كيف يكونون"(٨).فحذف عامل الحال إذ كان فعلاً ، ودل عليه دليل.

---

(٨) ينظر : المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٤٥

(٨) إتحاف الحثيث : ١٥٢،١٥٣ ، والحديث مخرج في الموضع نفسه .

(٨) أجاز ابن الحاجب والرضي – في شرحيهما على الكافية – حذف عامل الحال جوازاً ، أو وجوبًا في مواضع قياسية ، مع وجود القرينة الدالة على المحذوف . ينظرتفصيلات ذلك في : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – لابن الحاجب : ٢/ ٥١٩ ، وشرح الرضي للكافية : ٨٥/٢ وما بعدها .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٣/١

وفي الحديث : " **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يُعْرِبَ عَنْهُ لِسَانُهُ ، فَإِذَا عَبّرَ عَنْهُ لِسَانُهُ إِمَّا شَاكِرًا وإِمَّا كَفُورًا**" ، قال العكبري : "**(شاكرًا وكفورًا)** حالان ، والعامل فيهما محذوف ، والتقدير : تبين إما شاكرًا وإما كفورًا ، أو : يوجد ، ويكون الحال دالة على المحذوف"(٨)، فحذف عامل الحال لما كان فعلاً عليه دليل من معنى الحال نفسها.

وفي مثل قوله تعالى :**{وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }**(البقرة : ٢٣) ، يقول العكبري : "**{من دون الله}** : في موضع الحال من الشهداء ، والعامل فيه محذوف ، تقديره : شهداءكم منفردين عن الله ، أو عن أنصار الله"(٨).فحذف عامل الحال مشتقًّا وفي الكلام دليل عليه.

أما الموضع الآخر لحذف عامل الحال فهو إذا كان عاملاً معنويًا ، لكونه متعلـقًّا غير ملفوظ لظرف أو جار ، وذلك في مثل قوله تعالى : **{الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ}** (البقرة : ٢٢) ، يقول العكبري : "**{من السماء}**: متعلق بأنزل ... ويجوز أن يكون حالاً ، والتقدير: ماء كائنًا من السماء ؛ فلما قُدِّم الجار صار حالاً وتعلق بمحذوف"(٨).فحذف عامل الحال ، متعلقًّا للجار والمجرور ، وهو عامل معنوي غير ملفوظ. فحذف عامل الحال وقع في صور مختلفة ، فجاء فعلاً أو مشتقًّا ملفوظ به في الكلام ، كما جاء معنويًّا مفهومًا من الكلام غير ملفوظ به ، وفي كل الحالات لابد من دليل عليه .

المبحث الخامس : المواقع النحوية لصاحب الحال .

لم يخرج العكبري في تعريفه للحال عن مجيئها من الفاعل أو المفعول في كل كتبه التي تحت أيدينا ، فقد عرفها بقوله "حقيقتها : أنها هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما"(٨).

---

(٨) إتحاف الحشيث : ٩٠ ، والحديث مخرج بالموضع ذاته .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٩

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٣٨/١

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٤/١

وعندما شرح تعريف ابن جني للحال بأنه : " وصف هيئة الفاعل أو المفعول به"([٨])، لم يزد العكبري عن أن قال : "قوله : وصف هيئة الفاعل ، الهيئة : الحال التي الشيء عليها من ركوب ومشي وعلم وجهل وغير ذلك ، وقد تكون الحال للفاعل وللمفعول ؛ لأن كل واحد منهما لا ينفك عن هيئة هو عليها في حال وقوع الفعل منه أو به"([٨]). فالعكبري اقتصر في تحديده لصاحب الحال على الفاعل والمفعول ؛ فلم يخرج عن جمهور النحويين في تحديده لصاحب الحال على مستوى التنظير .

أما في مجال التطبيق في أثناء إعرابه للقرآن والحديث والشعر ، فقد عدد كثيرًا من المواقع الأخرى التي تكون صاحب حال ، وعلى ذلك يمكن حصر مواقع صاحب الحال – تطبيقيًّا – عند العكبري من خلال أربعة مطالب ، على النحو التالي :

المطلب الأول : الحال من المرفوعات .

تتعدد المواقع المرفوعة لصاحب الحال على مستوى الجملتين الاسمية والفعلية ، فجاءت على التفصيل التالي :

- **الحال من المبتدأ.**

من أمثلته ما جاء في قوله تعالى : **{وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ}**(النحل : ٥٢) قال العكبري : "قوله تعالى : **{وَاصِبًا}** : حال من الدين"([٨]) ؛ لأن الدين مبتدأ مؤخر ، قدم خبره عليه ، وجاء واصبًا حال منه هذا المبتدأ .

ومثل ذلك جاء في قوله تعالى : **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ (٨) خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }**(لقمان : ٨ ،٩)

(٨) اللمع في العربية – تأليف إبي الفتح عثمان ابن جني – تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي – عمان – دار مجدلاوي للنشر– ١٩٨٨– ص :٥٢ ، واللمع بشرح ابن الخباز : ٢٠٢ ، و المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٣٧

(٨) المتبع في شرح اللمع : ١/ ٣٣٧

([٨]) التبيان في إعراب القرآن :١١٠/٢

. قال العكبري : "قوله تعالى : {**خَالِدِينَ فِيهَا** }: حال من الجنات..."([٨]).فجاء الحال من مبتدأ على نحو قريب مما سبق.

ويلاحظ في مواضع الحال من المبتدأ أن المبتدأ جاء مؤخرًا تقدم عليه خبره الجار والمجرور ، فكان الاستقرار المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور هو العامل في الحال ، مما يعني أنها موضع يصلح لتعميمه .

- **الحال مما أصله المبتدأ.**

لم أجد عند العكبري في تطبيقاته الإعرابية صاحب حال مما أصله المبتدأ إلا في موضعين : **أحدهما** : وقع اسمًا لـ(تكن) ، وذلك في قوله تعالى : **{وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }**(آل عمران : ١٠٤) ، قال العكبري : "**{وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ}**: يجوز أن تكون (كان) هنا التامة ؛ فتكون **{أُمَّةٌ}** : فاعلاً ، و:**{يَدْعُونَ}** صفته، و**{مِنْكُمْ}**متعلق بـ (تكن) ، أو بمحذوف ، على أن تكون صفة لـ(أُمَّةٌ) قُدِّم عليه فصار حالاً . ويجوز أن تكون الناقصة، و**{أُمَّةٌ}**: اسمها ، و**{يَدْعُونَ}** الخبر ؛ و**{مِنْكُمْ}** إما حال من (أمة)، أو متعلق بكان الناقصة . ويجوز أن يكون **{يَدْعُونَ }** صفة ، و**{منكم}** الخبر}"([٨]). فأجاز أن يكون صاحب الحال اسم (تكن) ، وهو في الأصل مبتدأ.

والآخر : اسمًا لـ(ظل) ، و ذلك في قوله تعالى :**{وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ}** (النحل :٥٨) قال العكبري : "قوله تعالى ...: **{وَهُوَ كَظِيمٌ }** : حال من صاحب الوجه ، ويجوز أن يكون من الوجه ؛ لأنه منه"([٨]). فأجاز الحال من اسم (ظل) ، وهو في الأصل مبتدأ . ويلاحظ أن صاحب الحال مما أصله المبتدأ لم يأت إلا من كان وبعض أخواتها ، ومن ثم صنف في المرفوعات .

- **الحال من الخبر:**

([٨]) التبيان في إعراب القرآن : ٣٠٩/٢

([٨]) التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٧/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١١٠/٢

يأتي الحال من الخبر في نحو قوله تعالى :**{فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا }** (النمل:٥٢) ، قال العكبري : "**{خَاوِيَةً}**: حال من البيوت ، والعامل الإشارة"(٨). ومثلها قوله تعالى : **{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}**(هود : ٧٢).

ومثل ذلك قوله تعالى :**{تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ}** (البقرة : ٢٥٢)، قال العكبري : "**{تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ}**: تلك مبتدأ، وإيات الله الخبر ، و**{نَتْلُوهَا}**: يجوز أن يكون حالاً من الآيات ، والعامل فيها معنى الإشارة "(٨).

وقوله تعالى : **{تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}**(البقرة : ٢٥٣)، قال العكبري في إعرابها : "قوله تعالى :**{تِلْكَ الرُّسُلُ}**: مبتدأ وخبر ، و**{فَضَّلْنَا}**: حال من الرسل"(٨).

ويلاحظ أن صاحب الحال في هذه المواضع كلها قد انحصر في خبرٍ مبتدؤه اسم إشارة ، والعامل فيها معنى الإشارة– على قول العكبري– ومن ثم تعد هذه المواضع مطردة في الحال من الخبر.

- **الحال من الفاعل .**

لا خلاف بين النحويين في أن الحال يأتي من الفاعل بجميع صوره ، فقد يكون اسمًا ظاهرًا كما في قوله تعالى :**{لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ...}**(النساء : ٩٥) ، يقول العكبري : "قوله تعالى : **{مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }** : في موضع الحال ، وصاحب الحال : القاعدون ، والعامل : يستوي"(٨). وقد يكون مضمرًا كما في قوله تعالى : **{وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا}** (النساء :٩٣) ، قال العكبري : "قوله تعالى : **{وَمَنْ يَقْتُلْ}**: من مبتدأ. و**{مُتَعَمِّدًا}** : حال من ضمير القاتل "(٨).

- **الحال من نائب الفاعل .**

(٨) التبيان في إعراب القرآن :٢/٢٨٢ ، وينظر : ٢/٣٠٩

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/١٦٢

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٦٣ ، وينظر : ١٦٤ ، ١٦٥

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/٢٩٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/٢٩٢

وذلك في قوله تعالى : **{يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا}** (النساء : ٢٨)، قال العكبري : "قوله تعالى :**{وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا }**: ضعيفًا : حال"(٨).

ومثله في قوله تعالى : **{وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }**(البقرة : ٢٨١) ، قال العكبري : قوله تعالى ...**{وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }**: يجوز أن يكون حالاً من **{كل}** ، لأنها في معنى الجمع"(٨).فصاحب الحال هنا وقع نائبًا عن الفاعل، كما كان في موضع الفاعل .

المطلب الثاني : الحال من المنصوبات .

لم يأت صاحب الحال من المنصوبات إلا من المفعول به ، سواء أكان واحدًا أو متعددًا على النحو التالي :

- **الحال من المفعول به .**

وذلك في قوله تعالى : **{وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ }**(الأعراف :١٥٤) ، قال العكبري : "قوله تعالى:**{وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى}**: الجملة : حال من الألواح"(٨).فصاحب الحال هنا مفعولاً به من فعل ينصب مفعولاً واحدًا

- **الحال من المفعول الأول .**

ذكر ذلك العكبري في قوله تعالى : **{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ }**(النساء : ١٤) قال : "قوله تعالى : **{نَارًا خَالِدًا فِيهَا}**: نارًا : مفعول ثاني ليُدْخِل ، و**{خَالِدًا}**: حال من المفعول الأول"(٨) فصاحب الحال هنا اقتصر على المفعول الأول.

- **الحال من المفعولين**

ذكر ذلك العكبري في إعرابه لقوله تعالى :**{أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ**

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٧١/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١٨٤/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٤٤٤/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٦٣

اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} (التوبة:١٩) ، قال العكبري : "قوله تعالى : **{لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ }**: مستأنف ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول الأول والثاني ، ويكون التقدير: سويتم بينهم في حال تفاوتهم"(٨).

- **الحال من المنادى (٨).**

وذلك في قوله تعالى : **{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }**(آل عمران :٢٦) قال العكبري : "قوله تعالى ...**{تُؤْتِي الْمُلْكَ**...قيل : الجملة في موضع الحال من المنادى ، وانتصاب الحال على المنادى مختلف فيه ، والتقدير : من يشاء إتيانه إياه ، ومن يشاء انتزاعه منه"(٨).

المطلب الثالث : الحال من المجرورات .

جاء صاحب الحال مجرورًا ، سواء أكان مضافًا إلى ما قبله ، أو مجرورًا بحرف جر أصلي أو زائد ، على النحو التالي :

- **الحال من المضاف إليه** . سبق الحديث عنها بما يغني عن إعادته هنا .

- **الحال من المجرور بحرف جر أصلي .**

من ذلك قوله تعالى : **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ }**(البقرة : ٢٠٨) قال العكبري : "**{كافة}** : حال من الفاعل في (ادخلوا) . وقيل : هو حال من **(السلم)** ، أي : في السلم من جميع وجوهه"(٨). فذكر أن الحال يمكن أن يأتي من الاسم الظاهر المجرور.

ومن ذلك قوله تعالى : **{لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ }**(البقرة : ٢٢٥) ، قال العكبري : " قوله تعالى : **{فِي أَيْمَانِكُمْ }**: يجوز أن تتعلق (في) بالمصدر ،

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٤/١

(٨) ألحقت المنادى بالمنصوبات لكونه يغلب عليه حالة النصب الإعرابية إذا كان مضافًا أو شبيهًا به أو نكرة غير مقصودة .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٣/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٣٧

كما تقول : لغا في يمينه . ويجوز أن يكون حالاً منه ، تقديره : باللغو كائنًا في أيمانكم"(٨) ؛ فأجاز أن يكون صاحب الحال اسمًا ظاهرًا مجرورًا بحرف جر .

ومن ذلك قوله تعالى : **{لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }** (البقرة : ٢٥٦)، قال العكبري : "**{لَا انْفِصَامَ لَهَا}**: في موضع نصب على الحال من العروة"(٨) فهو حال صاحبه اسم ظاهر مجرور بالباء. ومن ذلك حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : **"عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي بِأَعْمَالِهَا حَسَنَةً وسَيِّئَةً "**، قال العكبري : " قوله ...**(حسنة)** ، و**(سيئة)** : حالان من الأعمال "(٨).

وقد يكون المجرور مضمرًا كما في قوله تعالى : **{فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ}**(البقرة : ٢١٣)، قال العكبري : " **{مِنَ الْحَقِّ } : في موضع حال من الهاء في (فيه)** "(٨).

- **الحال من تابع المجرور بحرف جر أصلي .**

ولعل ما نؤكد ذلك أن العكبري يجيز الحال من المعطوف على المضاف إليه ، وهو يعلم أن "العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف الجر".

وذلك في قوله تعالى : **{وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا (٩٠) أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا (٩١) أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا }**(الإسراء:٩٠-٩٢)، قال العكبري : "قوله تعالى ...**{قَبِيلًا }**: حال من الملائكة ، أو من الله والملائكة"(٨) ، فأجاز في الحال أن يكون من تابع المجرور ، وهو (الملائكة) ؛ لأنه معطوف على لفظ الجلالة المجرور بالباء قبله .

- **الحال من المجرور بحرف جر زائد .**

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٤٥ ، وينظر : ٣٤١

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٦٦ ، وينظر حالات أخرى للحال من الظاهر المجرور : ١٦٧ ، ١٦٨

(٨) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ١١٣ ، والحديث مذكور ومخرج في الموضع نفسه.

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٣٩ ، وينظر :١/ ٣٤٤

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١٣٧/٢

يأتي الحال من المجرور بحرف جر زائد ولا يكون ذلك إلا لفاعل الفعل (كفى) ، مجرورًا بالباء الزائدة . كما في قوله تعالى : **{ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا }** (النساء ٤٥) ، قال العكبري : "قوله تعالى : **{وَلِيًّا}** ، و:**{نَصِيرًا }** منصوبان على التمييز . وقيل : على الحال"(٨)، فأجاز الحال من الجرور بحرف جر زائد.وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن .

- **المطلب الرابع : الحال التي لا يوجد صاحبها :**

طبيعة العكبري التي تكاد تكون مطردة في إعرابه لمواضع الحال – هي أنه لا يتنازل عن تحديد صاحب الحال وعاملها ، ويذكر الخلافات الواردة في ذلك ، ويرجح بينها طبقًا للأصول المقررة لديه ، بل إنه في أغلب الأحيان يستقصي الاحتمالات التي يمكن أن يتعدد فيها صاحب الحال ، ولو كان يتسم بعضها بالضعف ، أو كان صاحب الحال فيها محذوفًا . ودليلنا على ذلك – مثلاً– قوله تعالى : **{وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}**(يونس:٨٧) قال العكبري : "فأما قوله :**{بِمِصْرَ}** فيجوز أن يتعلق بـ(تبوأا) ، وأن يكون حالاً من **(البيوت)** ، وأن يكون حالاً من **(قومكما)** ، وأن يكون حالاً من ضمير الفاعل في **(تبوأا)**، وفيه ضعف"(٨) . فالمعهود عند العكبري أنه يستقصي الاحتمالات التي يمكن أن تصلح لصاحبيَّة الحال ، في المواضع التي يقطع بحاليَّتِها (٨) ، وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا .

لكن ثمة بعض المواضع وَسَمَهَا العكبري بالحاليَّة ، ولم يحدد صاحب الحال في كل منها ، وقد أمكن تصنيفها إلى :

١– جملة اسمية بسيطة مسبوقة بواو.

---

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢٧٩/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن :١٩/٢

(٨) لم يتخلف هذا الحكم عند العكبري إلا في حالتين اثنتين في الكتاب كله ، إحداهما : في قوله تعالى : ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ . . . ﴾(آل عمران : ١٥٣) ، قال العكبري : "قوله تعالى : ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ ﴾ : جملة في موضع الحال" (التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٣٨) ولم يذكر صاحب الحال ولا عاملها . والأخرى : في قوله تعالى : ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾(يوسف:١٤) ، قال العكبري : "قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾: الجملة حال " . (التبيان في إعراب القرآن:٥٠/٢)، ولم يزد على ذلك شيئًا . وهو ما يخالف منهج العكبري في إعرابه لمواضع الحال .

وذلك كما في قول الشنفرى :

فَقَدْ حُمَّتِ الحَاجَاتُ واللَّيْلُ مِقْمِرٌ وشُدَّتْ لِطِيَّاتٍ مَطَايا وأَرْحُلُ

قال العكبري : " **(والليل مقمر)** : يجوز أن تكون الجملة حالاً ، وأن تكون مستأنفة لا موضع لها"(٨). ولم يحدد صاحب الحال ولا عامله ، كما هو معهود عنه .

ونرى ذلك أيضًا في بيت من لامية العجم ، يقول :

تَنَامُ عَنِّي وَعَيْنُ النَّجْمِ سَاهِرَةٌ وتَسْتَحِيلُ وصِبْغُ اللَّيْلِ لَمْ يَحُلِ

قال العكبري : " (تنام عنِّي) : جملة فعلية ، والفاعل مستكن فيها ، و(عنِّي) : متعلق بها. **(وعين النجم)**: حالية ، والفاعل فيها : تنام (يعني: العامل فيها) . (وتستحيل) جملة معطوفة على تنام. **(وصبغ الليل لم يحل)**: جملة أخرى حكمها حكم قوله : (وعين النجم)"(٨).فحدد جملتي حال حكمهما واحد ، كما حدد العامل في إحداهن ، ولم يذكر صاحب الحال لكل من الجملتين.

وفي قوله تعالى : **{كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ }** (الأنفال:٥) ، لم يزد العكبري على أن قال : "**{وَإِنَّ فَرِيقًا}** : الواو هنا واو الحال"(٨) ، ولم يذكر صاحب الحال ولا عاملها .

٢- جملة اسمية خبرها جملة فعلية

وذلك في قوله تعالى : **{ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ...}**(آل عمران ١٥٤)، قال العكبري : "قوله تعالى ...**{طَائِفَةٌ}**: مبتدأ ، و**{قَدْ أَهَمَّتْهُمْ }**: خبره، و**{يَظُنُّونَ}** : حال من الضمير في (أهمتهم) ، ويجوز أن يكون **{أَهَمَّتْهُمْ }** صفة ، و**{يظنون}**: الخبر ، والجملة حال ، والعامل يغشى ، وتسمى هذه واو الحال . وقيل : الواو بمعنى (إذ) ، وليس بشيء"(٨)، فحدد عامل الحال ولم يحدد صاحبها.

---

(٨) إعراب لامية الشنفرى : ٥٩

٨) شرح لامية العجم لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي – مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد العاشر – العدد الأول – ٢٠٠٢ م – ص: ٢١٤

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٤٥٦/١

(٨) التبيان في إعراب القرآن :٢٣٩/١

فما تفسير ذلك؟

الرأي عندي – والعلم عند الله – أن العكبري في هذه المواضع **لم يجد صاحب الحال** ، ومن ثم فلا وجود لعائد يعود عليه ويربط الحال به .

ودليل ذلك تصريح العكبري في حالات مماثلة ، بضرورة اشتمال جملة الحال على الضمير الذي يعود منها على صاحبها ويربطها به ، كما قول الشنفرى :

فَوَلَّيْتُ عَنْهَا وَهْيَ تَكْبُو لِعُقْرِهِ يُبَاشِرُهُ مِنْهَا ذُقُونٌ وحَوْصَلُ

يعلق العكبري فيقول : " **(وهي)** : مبتدأ ، و **(تكبو)**: خبره . والجملة حال من التاء في (وليت). والواو في : (وهي) : واو الحال ، **ولولا : (هي) ، لكانت الجملة أجنبية ؛ إذ لا ضمير فيها يعود على التاء**"(٨).

وهذا التعليق يستشف منه ثلاثة أمور :

أولها : أن العكبري يعترف اعترافًا صريحًا بأن جملة الحال لا بد أن تشتمل على ضمير يربطها بصاحب الحال ، فإن لم يوجد أصبحت الجملة أجنبية عنه ، ولا يصح اعتبارها حالاً منه . **والثاني:** أن الواو في مثل هذه الجمل ليست كافية لربط جملة الحال بصاحبها حال خلوها من الضمير الرابط بينهما. **والثالث** : الحكم بنفي الحاليَّة عن مثل هذه الجمل .

وثمة دليل آخر يبرهن على حتمية وجود الرابط بين جملة الحال وصاحبها ، يتمثل في تقديرات العكبري لهذا الرابط في الجمل التي تأتي مسبوقة بالواو ، ويمكن تأويلها بالحالية .

وذلك في قوله تعالى : **{مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ}**(التوبة : ١٧) ، قال العكبري : "قوله : **{شَاهِدِينَ}** يقرأ: (شاهدون) ، بالواو (٨)، وفيه وجهان : أحدهما : هو بدل من الضمير في : **(يعمروا)** . والثاني: خبر مبتدأ محذوف ، أي : **(وهم**

(٨) إعراب لامية الشنفرى:١٠٧

(٨) هذه القراءة نسبها أبو حيان إلى زيد بن على . البحر المحيط ٢١/٥ ، ، بتحقيق عادل عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط ١– ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م وذكرها القرطبي من دون نسبة . ينظر تفسير القرطبي : ٨٩/٨ .

شاهدون}"(٨) ؛ فقدر الضمير (ومعه واو الحال) ؛ كي تتسق حالية الجملة مع المعنى بالربط بين الحال وصاحبها .

وقد يكتفى بتقدير الضمير ؛ لوجود الواو في التركيب ، وذلك في قوله تعالى : **{وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}** (البقرة :٤٢) قال العكبري : " قوله تعالى :**{وَتَكْتُمُوا}** يقرأ : **(تكتمون)** بالنون (٨) ، والوجه فيه : أنه جعل الواو للحال ، وحذف المبتدأ ، تقديره : **(وأنتم تكتمون الحق)** ، كما قال **{وأنتم تعلمون}**"(٨) ؛ فقدر الضمير الرابط بين جملة الحال وصاحبها ، حتى يستقيم المعنى على الحاليَّة (٨).

يؤيد ذلك تعليق ابن جني على الآية نفسها حيث يقول : "قوله عز اسمه :**{يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ }** (آل عمران :١٥٤) في تقدير : يغشى طائفةً منكم مهمةً طائفةٌ منكم أخرى أنفسهم في وقت غشيانه تلك الطائفة الأولى ،ولا بد من هذا التقدير ، كما أن قولك : جاءت هند وعمرو ضاحك ، في

---

(٨) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري – دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز– عالم الكتب – د.ت – ص :١/ ٦١٠

(٨) وهي قراءة عبد الله ابن مسعود ، ينظر البحر المحيط : ٣٣٥/١ .

(٨) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري :١/ ١٥٧

(٨) أما قراءة الفعل ﴿ وتكتموا ﴾ : على هذا النحو ، فإن الواو هنا معناها لا يخرج عن معنيين :

أحدهما : مجرد الجمع بين النهي عن الفعلين وبذلك تكون للعطف .

والآخر : أنها تفيد عدم الجمع بين الفعلين وبذلك تكون للمعية .

ودليلنا على ذلك أقوال العلماء ، يقول الزمخشري : "﴿ وتكتموا ﴾: جزم داخل في حكم النهي ، بمعنى : ولا تكتموا، أو منصوب بإضمار أن ، و(الواو): بمعنى الجمع ، أي : لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق ، كقولك : لا تأكل السمك وتشربِ اللبن " (الكشاف : ١٦١/١) . ويقول القرطبي : " قوله تعالى : ﴿ وتكتموا الحق ﴾ يجوز فيه أن يكون معطوفاً على ﴿ تلبسوا ﴾؛ فيكون مجزومًا . ويجوز أن يكون منصوبًا بإضمار (أن) ، والتقدير : لا يكن منكم لبس الحق وكتمانه، أي : وأن تكتموه " (تفسير القرطبي : ٣٥٢/١) . ويوافقهما الأنباري وأبو حيان في ذلك الإعراب . ينظر : البيان في إعراب غريب القرآن : ٧٨/١ ، والبحر المحيط ٣٣٤/١،وما بعدها . فهذه الواو إذن يجوز فيها ثلاثة أوجه :

أولها : العطف ، بالجمع بين النهي عن الفعلين .

وثانيها : النهي عن الجمع بين الفعلين .وعلى هذه القراءة فلا شاهد على الحالية .في كلا التوجيهين .

وثالثها : الحالية : على تقدير : (وأنتم تكتمون الحق) ؛ وهو الإعراب الذي انفرد به العكبري ؛ بناء على قراءة رفع الفعل ؛ فاشترط وجود الرابط كي يجيز حالية الجملة ، ولم يكتف بوجود الواو للربط بين الحال المقدرة وصاحبها .

تقدير جاءت هند ضاحكًا عمرو في وقت مجيئها ، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال ، ولهذا شبهها سيبويه بـ(إذ) "(٨) ، وليس لدي تفسير لكل هذه التقديرات إلا أن الواو لا يمكن أن تغني عن الضمير في ربط الحال بصاحبها كي تصف هيئته.

ومن ثم انصرف بعض النحويين عن حالية هذه الجمل ، وعن القول بأن الواو التي تسبقها (واو الحال) انطلاقًا من المفهوم السابق ، من هؤلاء صدر الأفاضل إذ يقول "... وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف ، ألا ترى أنك إذا قلت : جئت والشمس طالعة ، فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس... ويشهد لكونه ظرفًا وجوه : الوجه الأول : أن كل حال لا بد لها من ذي حال ، وهذه المصدرة بالواو لها منه بدٌّ، فلا تكون حالاً...الوجه الثاني: أن الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، وهذه المصدرة بالواو ليست به ، ألا ترى أنك إذا قلت : تقلدت سيفي والشمس طالعة . وطلوع الشمس ليس ببيان هيئة المتقلد ...والذي غر النحويين منه أنهم وجدوا قولهم : جئتك والشمس طالعة ، يرجع معناه إلى معنى قولك : جئتك حال طلوع الشمس ؛ فسموه واو الحال. وقد غفلوا عن أن قولك : حال طلوع الشمس : ظرف ، لا حال "(٨).

وهذا الرأي لم يتفرد به صدر الأفاضل بل وافقه فيه الأستاذ محمد خليفة التونسي حيث يقول : " ولكن النحاة – لإغراقهم في الصنعة الإعرابية وتمسكهم بالشكلية – زعموا بعض الجمل أحوالا ، وليست كذلك في شيء ، فإذا قلنا: جاء محمد والباب مفتوح ، أو : جاء محمد وقد انفتح الباب – أعربوا الجملة الاسمية : (والباب مفتوح) حالا ، والواو قبلها واو الحال ، وكذلك يعربون الجملة الفعلية : (وقد انفتح الباب) والواو قبلها – للحال أيضًا ، ولا يسألون هنا أنفسهم : أين صاحب الحال؟ ولا : كيف تكون هذه الجملة صفة وليس لها موصوف ؟ مع أن

(٨) سر صناعة الإعراب – تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني– قدم له د . فتحي عبد الرحمن حجازي – حققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد– المكتبة التوفيقية – ص : ١٨٨/٢

(٨) شرح المفصل الموسوم بالتخمير – تأليف : صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – ط ١– ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م – ص : ١/ ٤٤٢، ٤٤٣ ، وينظر : الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية : ٢١٥ ، وما بعدها .

قاعدتهم التي اتفقوا عليها هي أن الحال صفة ، ومعلوم عقلاً أن الصفة لابد لها من موصوف "(٨).

ثم يوضح الأستاذ محمد خليفة التونسي كيف التبس الأمر على النحاة في الحكم بحالية مثل هذه الجمل ، فيقول : "وقد أوقعهم في هذا الخطأ الواضح أنهم يقيسون جملة غير حالية على جملة حالية لتشابههما شكلاً ، دون مراعاة الفارق بينهما معنى ، فهم يأتون إلى جملة حالية ، مثل : جاء محمد وقد أسرع ، فيقيسون عليها : جاء محمد وقد انفتح الباب ؛ لتشابههما شكلاً ، مع أن جملة : (وقد أسرع) صفة لمحمد ، ولكن جملة : (وقد انفتح الباب) ليست وصفًا له ، ويأتون إلى جملة حالية مثل: جاء محمد وهو مسرع ، فيقيسون عليها جملة : (جاء محمد والباب مفتوح) ، مع أن الجملة الاسمية : (هو مسرع) صفة لمحمد ، ولكن الجملة الاسمية : (الباب مفتوح) ليست صفة له ، وإذن فإن الواو قبل الجمل غير الحاليَّة ليست للحال " (٨)، وهذا الكلام يتفق مضمونه مع مضمون كلام صدر الأفاضل .

ومحصول الكلام في هذه المسألة يتلخص في أمرين :

أحدهما : أن العكبري حكم بالحاليَّة على الجمل التي ليس لها صاحب حال ، كما أطلق على الواو التي تسبقها: (واو الحال) ، شأن جمهور النحاة . والآخر : أن الحكم على مثل هذا النوع من الجمل بأنه (جملة حاليَّة) ، وأن الواو التي تسبقه تسمى (واو الحال) – أمر فيه نظر.

وعلى ذلك فإننا في مثل هذه التراكيب أمام اختيارين :

أحدهما : الاعتراف بأن الحال لا صاحب لها وهو ما يناقض أصول النحاة وأقوالهم، وتعريفهم للحال – ومنهم العكبري نفسه الذي يعرِّف الحال – بأنها " وصف هيئة الفاعل أو المفعول به "(٨)، وأنه من الثابت أن كل حال لا بد لها من

(٨) أضواء على لغتنا السمحة – محمد خليفة التونسي– سلسلة كتاب العربي – الكتاب التاسع– أكتوبر ١٩٨٥ م – ص : ١٩٦ /١٩٧

(٨) أضواء على لغتنا السمحة : ١٩٧ ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة أفردها الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان بدراسة مستقلة حصل بها على درجة الماجستير وطبعت بعد ذلك في كتاب عنوانه : المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي – نشر وتوزيع مكتبة الجيل العربي – الموصل – العراق – ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م . فليرجع إليه من يريد التفصيل و الاستزادة .

(٨) المتبع في شرح اللمع : ٣٣٧/١

صاحب تبين هيئته ، كما ذكر النحويون ، وأن النحويين لم يتنازلوا عن وجود صاحب الحال ، حتى ولو كان وجوده حُكْمًا بأن يكون محذوفًا أو مقدرًا.

والآخر : إعادة النظر في مثل هذه التراكيب ووضعها في مكانها الصحيح ، وهو ما يحاول هذا البحث أن يصل إليه ، وبالله التوفيق ومنه السداد والعون .

نقول بأن ثمة نوعين من الجمل تسبقهما الواو يمكن توضيحهما على النحو التالي :

النوع الأول		النوع الثاني
جاء محمد وهو مسرعٌ	يقابلها	جاء محمد والقطارُ مسرعٌ
جاء محمد وقد أسرعَ	يقابلها	جاء محمد وقد أسرع القطار
عاقب المعلم الطالب وهومخطئ	يقابلها	عاقب المعلم الطالب والطالبة مخطئة
عاقب المعلم الطالب وقد أخطأ	يقابلها	عاقب المعلم الطالب وقد أخطأت الطالبة

يلاحظ أن :

الجمل في النوع الأول : تقيد الذات أو الموصوف بالحال ، فاعلاً أو مفعولاً ، بتحديد الهيئة التي يكون عليها وقت وقوع الحدث ، وهذه الجملة تسبق بواو تربطها بالجملة قبلها، كما تشتمل على ضمير يربطها بعنصر الفاعل أو المفعول الذي تصف هيئته ، فثمة إذن رابطان : أحدهما يخص الجملة قبلها ، والآخر : يخص صاحب الحال الموصوفة هيئته.

أما الجمل في النوع الثاني : فهي جمل تقيد الفعل بتحديد ما يصاحبه وقت حدوثه ، وترتبط بالجملة التي قبلها بالواو ، ولا تشتمل على ضمير يربطها بفاعل أو مفعول ، تصف هيئته ، كما في جمل النوع الأول.

ومقتضى ذلك : القولُ بأن جمل النوع الثاني على هذا النحو ، لا يستقيم الحكم بحاليتها ، لمجرد الربط بينها وبين الجملة التي تسبقها بالواو ، من دون وجود صاحب حال تصف هيئته ، كما في جمل النوع الأول ، ويترتب على هذا التحليل أن مثل هذه الجمل ليست للحال ، كما أن الواو التي تسبقها ليست واوًا للحال أيضًا.

ويؤيدما ذهب إليه البحث أن الرضي أخرج " الحال التي هي جملة ، بعد عامل ليس معه ذو حال " (٨) من تعريف الحال الذي ذكره ابن الحاجب ، مستشهدًا بقول طرفة (٨):

يقول وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها ألستَ ترى أن قدْ أتيتَ بِمُؤْيِدِ

وقول امرئ القيس (٨):

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

وقد أوضح عبد القادر البغدادي ما يعنيه الرضي حين علَّق على بيت طرفة في خزانة الأدب ، فقال : "بيانه : أن جملة : (وقد تَرَّ الوظيفُ) : حال ، وعاملها : يقول ، ولا صاحب لها . وأما فاعل (يقول) : وهو الضمير المستتر فليس صاحب الحال ؛ لأنها لم تبين هيئته ؛ إذ ليست من صفاته، وهذا إنما يرد على تعريف المصنف الحال – يعني ابن الحاجب – فإنه اعتبر فيه تبيين الهيئة"(٨).وبذلك يخرج مثل هذه الجملة من باب الحال .

فلنبحث – إذن – لهذا النوع من الجمل عن تفسير دلالي آخر؛ فكيف نعرب الواو التي قبلها ؟ وماذا نعتبر الجملة التي بعدها ؟

سؤال يسأله الأستاذ محمد خليفة التونسي ويجيب عنه ، فيقول : " إن جملة : (وقد انفتح الباب) – من جملة : (جاء محمد وقد انفتح الباب)– جملة اقترانية ؛ لوقوع الحدثين معًا : (مجئ محمد وانفتاح الباب)، وكذلك إذا قلنا : جاء محمد والباب مفتوح ؛ لاقتران الحدثين معًا أيضًا. و (الواو) في كل من هذين المثلين تربط الجملة الثانية فيه بالجملة الأولى ؛ لتدل على اقترانهما في الزمن ؛ فهي واو المقارنة ، وهي شبيهة بواو المعية . ويؤيد ذلك أننا نقول بالمعنى نفسه : جاء محمدٌ والبابَ مفتوحًا؛ فنعرب هنا الواو للمعية ، و: (الباب) مفعول معه ، و:

---

(٨) شرح كافية ابن الحاجب : ٤٧/٢

(٨) البيت من الطويل ، وهو من معلقته المشهورة ، وقد ورد في ديوان طرفة شرح الأعلم الشنتمري – تحقيق درية الخطيب ولطفي الصَّقال– المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط ٢ – ٢٠٠٠ م – ص : ٥٥ ، ودواوين الشعراء العشرة – صنعة محمد فوزي حمزة – مكتبة الآداب – ط ١ – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م – ص : ٥٦ ، وشرح كافية ابن الحاجب : ٤٧/٢.

(٨) البيت من الطويل ، وهو من معلقته المشهورة ، وقد ورد في دواوين الشعراء العشرة : ٣٦ ، والمحتسب : ١٦٨/٢ ، ٢٤٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب : ٤٧/٢

(٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تأليف عبد القادربن عمر البغدادي – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط ٤ – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م . ص : ١٥٢/٣ . الشاهد : ١٨٤. وينظر تعليق المحقق على الشاهدين في شرح كافية ابن الحاجب : ٤٧/٢ ،٤٨ حاشية الصفحات .

(مفتوحًا) حال من الباب (٨). وإلى قريب من ذلك ذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز ، قال : "ولست أستبعد أن تكون هذه الواو تومئ إلى دلالة المصاحبة والظرفية" ، وقدم أدلة ترجح ذلك (٨) . وهو ما يقتنع به هذا البحث ويأخذ به ؛ بناء على ما تقدم من توضيح .

وخلاصة القول في هذا النوع من الجمل الذي يقيد الحدث في الجملة قبله ولا يشتمل على ضمير يربطه بصاحب حال – أن هذه الجمل لا تمت بصلة إلى الحال بمعناه الاصطلاحي ، كما ورد في تعريفه، بل تعد مفعولاً معه ، ويترتب على ذلك أن يأتي المفعول معه جملة ، كما يأتي مفردًا ، و تخرج هذه الجمل من باب الحال ، ونعفي أنفسنا من التقديرات والتأويلات الناتجة عن إصرار بعض النحويين على كونها حالاً . والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين .

نتائج البحث

أسفرت دراسة الحال بين التنظير والتطبيق عند العكبري عن مجموعة من النتائج ، تتنوع بين توضيح مظاهر التناقض في بعض المسائل ، والتنظير لبعض المسائل الأخرى ، وترجيح الآراء في بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك ، وإعادة النظر في بعض المسائل التي تمثل مسلمات وتحتاج إلى إعادة نظر، على التفصيل التالي :

أولاً : فيما يتعلق بصاحب الحال .

اقتصر العكبري في تعريفه للحال على موقعي الفاعل والمفعول ، وأضاف إليهما في تنظيره للحال موقعين آخرين هما: الحال من المضاف إليه ، أثناء الحديث عن عامل الحال ، كما أضاف الحال من النكرة المخصصة أثناء الحديث عن شروط الحال . أما في التطبيق فقد ذكر مواقع كثيرة أخرى لصاحب لحال ، كالمبتدأ ، والخبر ، ونائب الفاعل ، والمفعول الأول ، والمفعولين معاً ، ، والمجرور بحرف جر ، وغيرها.وهذا يعني أن ثمة مواقع كثيرة للحال غير الفاعل والمفعول أغفلها معظم النحويين (ومنهم العكبري) في تنظيرهم لباب الحال .

ثانيًا : فيما يتعلق بالأصول في باب الحال .

رصد البحث مجموعة من التناقضات التي تتعلق بالأصول في باب الحال :

أولها: تناقض تنظيري بين أصول وأصول أخرى.

---

(٨) أضواء على لغتنا السمحة : ١٩٧

(٨) ينظر : الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية : ٢١٥ ، وما بعدها

ثانيًا: تناقض بين ما تفرضه الأصول ، وبين معطيات مصادر السماع ونصوص اللغة .

ثالثًا : النصرة في التطبيق – عند العكبري – كانت في جانب ما يتوافق مع نصوص القرآن والحديث والشعر ، وإن تعارض مع ما تفرضه الأصول النظرية في أغلب الأحيان ، إن لم تكن في كلها.

ثالثًا : فيما يتعلق بظواهر التعدد والحذف والاطراد في باب الحال.

نظَّر البحث مجموعة من المسائل التي لم يتعرض كثير من النحويين لها في باب الحال ، ولم تجتمع في كتاب نحوي فيما أعلم ؛ فقعد مسألة التعدد في باب الحال ، وأثبت أنه يجوز أن تتعدد الأحوال وصاحبها واحد ، أو أن تشمل الحال الواحدة أكثر من صاحب حال، أو أن الحال قد يتسلط عليها أكثر من عامل نحوي، وذلك من خلال التطبيقات الإعرابية لمواضع الحال .كما قَعَّد البحث لمسألة الحذف في باب الحال في إعرابات العكبري، وتوصل إلى أنه يجوز حذف الحال أو عاملها أو صاحبها؛ بشرط وجود دليل على العنصر المحذوف. كما توصل إلى مواضع مطردة لمواضع الحال من المبتدأ والخبر، ومواضع الحذف لصاحب الحال ، وغير ذلك من المسائل الأخرى.

رابعًا : أثبت البحث مجموعة من النتائج التي تتعارض مع أصول العكبري ، ومسلماته :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي تتوافق مع النصوص القرآنية والحديثية والشعرية بوصفها أصولاً للسماع ، كما تتوافق مع التطبيق الإعرابي لها ، لكنها تتعارض مع ما أصله العكبري نظريًّا ، وهي أن الحال قد تتعدد بشكل مطلق سواء أكانت متعاطفة أم غير متعاطفة ، وأن الحال لا يعمل فيها إلا عامل واحد ، وأن الحال لا تأتي من المضاف إليه ، وغيرها .

كما توصل البحث إلى بعض المسلمات الخطأ في باب الحال ؛ فأثبت أن بعض الجمل التي شاع اعتبارها من الحال – جمل اقترانية لأنها تتزامن مع وقوع الحدث ، وليست من الحال في شيء ، لأنها لا يوجد لها صاحب حال تصف هيئته .

خامسًا : فيما يتعلق بمقترحات البحث :

يقترح البحث أمرين يهمان الباحثين ومجال البحث العلمي في الدراسات النحوية :

أولهما : دراسة الآراء والأحكام والأصول التي تتسم بالتناقض فيما يؤثر عن عالم نحوي واحد، بغية تصفيتها، ووصولاً إلى الآراء النهائية فيها ، حتى يتسنى للباحثين بناء نتائجهم البحثية على أسس صحيحة وسليمة، من دون تعميم لأحكام تناقض بعض الآراء المأثورة عنها، والترجيح بين هذه الآراء للوصول – قدر المستطاع – إلى الرأي النهائي فيها؛ بما يؤدي إلى طرد القواعد، والتنسيق بينها وبين الوقع اللغوي المأثور في نصوص اللغة المعتبرة في الاستشهاد ؛ تيسيراً للنحو العربي وقواعد اللغة.

والآخر : تنبيه الباحثين في النقل الوسيط عمن نقل عن العكبري ، أو عن العكبري نفسه من كتبه ، لفكرة تعميم الأحكام فيما يتعلق بمسائل الحال ، وما في حكمها من المسائل الأخرى ؛ فقد أثر عنه أراء متناقضة سواء في أصوله النظرية ، أو بين التنظير والتطبيق ، مما يتوجب معه الحذر الشديد في تعميم الأحكام بالنقل عن موضع واحد، أو من كتاب واحد، ويقاس على ذلك موضوعات أخرى.

المصادر والمراجع .

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي – بتحقيق د. طارق الجنابي– عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط١– ١٤٠٧ – ١٩٨٧ م.
٢. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث – إملاء أبي البقاء العكبري الحنبلي – وثقه وعلق عليه : وحيد عبدالسلام بالي ، ومحمد زكي عبد الدايم– دار ابن رجب– توزيع دار أصداء المجتمع – بريدة – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
٣. الآثار النحوية لطول الكلام – د. عزت لبنه – دار الرضا للطبع والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ٢٠٢٢ م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان الأندلسي – تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمد – مراجعة د.رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م
٥. أسرار العربية – تصنيف الإمام أبي البركات الأنباري – تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة – دار الجيل – بيروت – ط ١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م

٦. الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي – د. أحمد عفيفي – دار النهضة المصرية –١٤١٩ هـ١٩٩٨ م .
٧. الأصول في النحو – ابن السراج – تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ١٩٨٥ م .
٨. أضواء على لغتنا السمحة – محمد خليفة التونسي– سلسلة كتاب العربي – الكتاب التاسع– أكتوبر ١٩٨٥ م.
٩. إعراب القراءات السبع وعللها – ابن خالويه – تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الخانجي – ط١ – ١٩٩٢م .
١٠. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري – دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز– عالم الكتب – د.ت
١١. إعراب لامية الشنفرى – أملاه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق وتقديم : محمدأديب عبد الواحد جُمران – المكتب الإسلامي – بيروت ، ودمشق – ط١ – ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤ م
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة الاستقامة بالقاهرة – ط ١ – ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥ م
١٣. البرهان في علوم القرآن – الزركشي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – ط٢ – د . ت .
١٤. البيان في غريب إعراب القرآن – تاليف أبو البركات بن الأنباري – تحقيق طه عبد الحميد طه – مراجعة مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط١ – ١٩٨٠ م .
١٥. التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – نسخة جديدة محققة بإشراف مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر – ط ١ – ١٤١٨ هـ
١٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – ط١ – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠ م
١٧. التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل – د. محمود أحمد نحلة – مكتبة زهراء الشرق – القاهرة –١٩٩٩ م .

١٨. التعريف والتنكير في النحو العربي – د / أحمد عفيفي – مكتبة زهراء الشرق ١٩٩٩ م .
١٩. تفسير البحر المحيط – لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي – دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١– ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م
٢٠. توجيه اللمع – ابن الخباز – تحقيق : د / فايز زكي محمد دياب – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ–٢٠٠٢ م .
٢١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) – تحقيق : د / محمد إبراهيم الحفناوي – دار الحديث – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ–١٩٩٤ م .
٢٢. جواهر القرآن للباقولي الملقب بجامع العلوم – تحقيق إبراهيم الإبياري – سلسلة الذخائر (١٧٤) – الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة– ٢٠٠٨ م – نشر من قبل بعنوان : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج
٢٣. الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية – د . عبد الفتاح أحمد الحموز – دار جرير للنشر والتوزيع– ط ١ – ١٤٣٥هـ – ٢٠١٥ م
٢٤. حجة القراءات – أبو زرعة بن زنجله . تحقيق : سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٥ – ١٩٩٧م .
٢٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تأليف عبد القادربن عمر البغدادي – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط ٤ – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
٢٦. دواوين الشعراء العشرة – صنعة محمد فوزي حمزة – مكتبة الآداب – ط ١ – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م
٢٧. ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري – تحقيق درية الخطيب ولطفي الصَّقال– المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط ٢ – ٢٠٠٠ م
٢٨. ديوان عنترة بن شداد – تحقيق : عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي – الهيئة المصرية العامة للكتاب –٢٠٠١ (سلسلة مكتبة الاسرة)
٢٩. سر صناعة الإعراب – تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني– قدم له د. فتحي عبد الرحمن حجازي – حققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد– المكتبة التوفيقية .

٣٠. شرح كافية ابن الحاجب – تأليف : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د . إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
٣١. شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق : د . عبد الرحمن السيد و: د . محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى –١٩٩٠ م .
٣٢. شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية.
٣٣. شرح المفصل – ابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة – د . ت .
٣٤. شرح المفصل الموسوم بالتخمير – تأليف : صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي – تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان – ط ١– ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م .
٣٥. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – لمصنفها : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب – دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد – مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الرياض– ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م .
٣٦. شرح كافية ابن الحاجب – تأليف : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د . إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
٣٧. شرح لامية العجم لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي – مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد العاشر – العدد الأول – ٢٠٠٢ م
٣٨. ظاهرة الحياد في النحو العربي – د . عزت لبنه – مطبعة الشورى بالبدرشين – ط ١ – ٢٠٠٩ م – ص : ١٢٧ – ١٣٨ .
٣٩. علل النحو – تأليف أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .
٤٠. الكشاف عن حقائق التنزيل – الزمخشري – تحقيق : عبد الرازق المهدي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤٢١ هـ– ٢٠٠١ م

٤١. اللباب في علل البناء والإعراب ، للأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت– لبنان ، ودار الفكر – دمشق – سورية– إعادة الطبعة الأولى – ١٤٢٢– ٢٠٠١ م .
٤٢. اللمع في العربية – تأليف إبي الفتح عثمان ابن جني – تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي – عمان – دار مجدلاوي للنشر– ١٩٨٨
٤٣. ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف – تأليف الدكتور فتحي بيومي حمودة – طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف – د.ت
٤٤. المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري – دراسة وتحقيق د عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي – منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ط ١ – ١٩٩ م – ص : ١/ ٣٤٢
٤٥. مجيب الندا إلى شرح قطر الندى – الفاكهي – مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الثانية ١٣٩٠٢هـ–١٩٧١ م .
٤٦. المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم – تصنيف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي– تحقيق ياسين محمد السواس – دار الفكر العربي– دمشق – سورية – ١٤٠٣ هـ – ١٤٠٣ م.
٤٧. المقتضب – المبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الاعلي للشئون الإسلامية – القاهرة –١٩٩٤ م .
٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تأليف الإمام جلال الدين السيوطي – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط ١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م.